

شركة الخبير المالية
(شركة مساهمة سعودية مقفلة)

القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

المحتوى	الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	٢-١
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل	٤
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٤٠-٧

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة) ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة) (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)
وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

عن أرنست ويونغ للخدمات المهنية



أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٣٥٦)

جدة: ٢٧ مارس ٢٠٢٣م
٥ رمضان ١٤٤٤هـ

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاح	
ريال سعودي	ريال سعودي		
(بالآلاف)	(بالآلاف)		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
٥٠,٧٧٤	٢٦,٨٢٣		نقد لدى البنوك
١١٦,٣٨١	٣,٦١٩	٥	ودائع مرابحة
١٤,١٢٥	٦,٤٣٩	٦	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى
١٥٨,١٢٠	٢١٨,٥٤٦	٧	مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة
٣٠٥,٣٤٤	٣٠٠,١٢٨	٨	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
			مجموع الموجودات المتداولة
٦٤٤,٧٤٤	٥٥٥,٥٥٥		
			الموجودات غير المتداولة
٩٥٦,٣٢١	١,١٣٩,١٤٥	٨	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٠,١٠٠	١٠٠	٥	ودائع مرابحة
٥,٤٣٦	٤,٦٦٠	٩	موجودات حق الاستخدام
١٤٧,٥٣٨	١٤٧,٥٣٨	٢٨	استثمارات عقارية
٤٨,٢٣١	٤٦,٤٧٩	١٠	ممتلكات ومعدات
			مجموع الموجودات غير المتداولة
١,١٩٧,٦٢٦	١,٣٣٧,٩٢٢		
١,٨٤٢,٣٧٠	١,٨٩٣,٤٧٧		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات المتداولة
١٨٤,٨٢٠	٢٥١,٠٢١	١١	ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
١٩٠,٣٩٧	٢٣١,٣٦٨	١٢	عقود مرابحة
١٨,٧٥٠	١٣,٦٩٦	١٣	تمويل متوافق مع الشريعة
٦٥١	٧٨٧	٩	التزامات عقود إيجار
			مجموع المطلوبات المتداولة
٣٩٤,٦١٨	٤٩٦,٨٧٢		
			المطلوبات غير المتداولة
٤٤٠,١٠٠	١٠٩,٩٠٠	١٢	عقود مرابحة
-	٢٢٣,٧٠٤	١٣	تمويل متوافق مع الشريعة
١٩,٤٤٣	٢٠,١٨٤	١٤	منافع نهاية الخدمة للموظفين
٥,٣٣٨	٤,٥٥٠	٩	التزامات عقود إيجار
			مجموع المطلوبات غير المتداولة
٤٦٤,٨٨١	٣٥٨,٣٣٨		
٨٥٩,٤٩٩	٨٥٥,٢١٠		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
٨٩٤,٥٢٣	٨٩٤,٥٢٣	١٧	رأس المال
٤٠,٩٣٤	٥٠,٠٧٣	١٨	الاحتياطي النظامي
٤٨,٢٤١	٩٣,٨٩٣		أرباح مبقاة
(٨٢٧)	(٢٢٢)	١٤	خسارة اكتوارية، صافي
٩٨٢,٨٧١	١,٠٣٨,٢٦٧		مجموع حقوق المساهمين
١,٨٤٢,٣٧٠	١,٨٩٣,٤٧٧		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

شركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة)

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢		
ريال سعودي	ريال سعودي	إيضاح	
(بالآلاف)	(بالآلاف)		
			الدخل
١٨٢,٢٨٧	١٦٩,٣١٤	٨	دخل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي
٤٩,٣٥٥	٨٦,٥٨٥	١٩	إيرادات رسوم
-	٧٦٢		دخل من توزيعات الأرباح
٥,٩٣٦	٥,٣٩٥		إيرادات من ودائع مرابحة
			مجموع إيرادات التشغيل
٢٣٧,٥٧٨	٢٦٢,٠٥٦		
			مصروفات التشغيل
(٦,١٨٤)	(٩,٦٤٦)	٢٠	بيع وتسويق
(١١٢,٩٤٦)	(١١٧,٩٨٨)	٢١	عمومية وإدارية
			مجموع مصروفات التشغيل
(١١٩,١٣٠)	(١٢٧,٦٣٤)		
١١٨,٤٤٨	١٣٤,٤٢٢		صافي إيرادات التشغيل
			مصرفات مرابحة وتمويل
(٣٨,١١٩)	(٤٠,١١٢)	٢٢	تكلفة تمويل على التزامات عقود إيجار
(٢٨٠)	(٢٤٩)	٩	إيرادات أخرى
١,٣٥٠	١,٣٥٠		
			الربح قبل الزكاة والضريبة
٨١,٣٩٩	٩٥,٤١١		
			الزكاة وضريبة الدخل
(٨,١٢٨)	(٤,٠٢٠)	١٥	
			الربح للسنة
٧٣,٢٧١	٩١,٣٩١		
			الدخل الشامل الآخر
			بنود لن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة
١١٦	٦٠٥	١٤	مكسب من إعادة القياس منافع نهاية الخدمة للموظفين
			مجموع الدخل الشامل للسنة
٧٣,٣٨٧	٩١,٩٩٦		
			ربحية السهم الأساسية والمخفضة
٨٩,٤٥٢	٨٩,٤٥٢	١٧	العدد المرجح للأسهم (بالآلاف)
٠,٨٢	١,٠٢	٢٩	العائد إلى الربح بعد الزكاة وضريبة الدخل (بالريال السعودي)

تعتبر الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣١ جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

شركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

رأس المال ريال سعودي (بالآلاف)	الاحتياطي النظامي ريال سعودي (بالآلاف)	أرباح مبقاة / (خسائر متراكمة) ريال سعودي (بالآلاف)	مكسب / (خسارة) اكتواري، صافي ريال سعودي (بالآلاف)	المجموع ريال سعودي (بالآلاف)
٨٩٤,٥٢٣	٣٥,٥٧٤	(١٩,٦٧٠)	(٩٤٣)	٩٠٩,٤٨٤
-	-	٧٣,٢٧١	-	٧٣,٢٧١
-	-	-	١١٦	١١٦
-	-	٧٣,٢٧١	١١٦	٧٣,٣٨٧
-	٥,٣٦٠	(٥,٣٦٠)	-	-
٨٩٤,٥٢٣	٤٠,٩٣٤	٤٨,٢٤١	(٨٢٧)	٩٨٢,٨٧١
-	-	٩١,٣٩١	-	٩١,٣٩١
-	-	-	٦٠٥	٦٠٥
-	-	٩١,٣٩١	٦٠٥	٩١,٩٩٦
-	٩,١٣٩	(٩,١٣٩)	-	-
-	-	(٣٦,٦٠٠)	-	(٣٦,٦٠٠)
٨٩٤,٥٢٣	٥٠,٠٧٣	٩٣,٨٩٣	(٢٢٢)	١,٠٣٨,٢٦٧

الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢١

الربح للسنة

المكسب الشامل الآخر (إيضاح ١٤)

إجمالي الدخل الشامل

تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح ١٨)

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الربح للسنة

المكسب الشامل الآخر (إيضاح ١٤)

إجمالي الدخل الشامل

تحويل إلى الاحتياطي النظامي (إيضاح ١٨)

توزيعات الأرباح المعلن عنها خلال السنة (إيضاح ١٦)

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١ ريال سعودي (بالآلاف)	٢٠٢٢ ريال سعودي (بالآلاف)	إيضاح	
٨١,٣٩٩	٩٥,٤١١		الأنشطة التشغيلية
			الربح قبل الزكاة والضريبة
			تعديلات للبند التالي:
(١٨٢,٢٨٧)	(١٦٩,٣١٤)	٨	دخل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي
٣,٢٥٧	٣,٣١٢	٢١	الاستهلاك
٧٧٦	٧٧٦	٢١	استهلاك موجودات حق الاستخدام
٢,٩٧٠	٢,٩٩٢	١٤	مخصص منافع نهاية الخدمة للموظفين
٢٨٠	٢٤٩	٩	تكلفة تمويل على مطلوبات عقود إيجار
(٩٣,٦٠٥)	(٦٦,٥٧٤)		الخسارة التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
١٣,٩٣٥	٧,٦٨٥	٦	ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى، صافي
(١٨,٤٢٢)	(٦٠,٤٢٦)	٧	مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة
(١٨٦,١٥٩)	(٢٥,٧٦٨)	١١	ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
(٢٥٧,٦٨٥)	(٢٤٧,١٣٩)	٨	شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٤٥٦,٦٥٠	٣٢٢,٩٩٥	٨	متحصلات من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٨٥,٢٨٦)	(٦٩,٢٢٧)		النقد المستخدم في العمليات
(١,٤٧٤)	(١,٦٤٦)	١٤	منافع نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
(٢٨٠)	(٢٤٩)	٩	تكاليف تمويل مدفوعة
(١,٨٦١)	(٢,٢٩٥)	١٥	زكاة وضريبة دخل مدفوعة
(٨٨,٩٠١)	(٧٣,٤١٧)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(٢,٩٦٢)	(١,٥٦٠)	١٠	شراء ممتلكات ومعدات
(٢٣,٥٠٠)	(٧٧,٢٥٠)	٧	ودائع مربحة صادرة
١٣٧,٦٩٣	٢٣٠,٠١٢	٧	متحصلات من ودائع مربحة
١١١,٢٣١	١٥١,٢٠٢		صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
٨٠٢,١٠٠	٣٤١,٠٠٠		عقود مربحة مصدرة
(٨١٠,١٦١)	(٦٣٠,٢٢٩)		عقود مربحة مسددة
(٦٢,٣٨٨)	(١٨,٧٥٠)	١٣	المسدد من تمويل متوافق مع الشريعة
-	٢٣٧,٤٠٠	١٣	المستلم من تمويل متوافق مع الشريعة
(٦٢٠)	(٦٥٢)	٩	مدفوعات الجزء الرئيسي لالتزامات عقود إيجار
-	(٣٠,٥٠٥)	١٦	توزيعات أرباح مدفوعة
(٧١,٠٦٩)	(١٠١,٧٣٦)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(٤٨,٧٣٩)	(٢٣,٩٥١)		صافي النقص في النقد وما في حكمه
٩٩,٥١٣	٥٠,٧٧٤		النقد وما في حكمه في بداية السنة
٥٠,٧٧٤	٢٦,٨٢٣		النقد وما في حكمه في نهاية السنة
			المعلومات غير النقدية الإضافية
٣٦,٠٢٨	٨٤,١٥٠	١١	مستحق الدفع مقابل استثمار تم شراؤه خلال السنة
٣٨,٣٠٠	-	٥	حقوق الشركة المستثمر بها المخفض بموجب وديعة مربحة
١١٦	٦٠٥	١٤	مكسب من إعادة القياس منافع نهاية الخدمة للموظفين

١- تنظيم ونشاط الشركة

شركة الخبير المالية ("الشركة" أو "الخبير") هي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ٤٠٣٠١٧٧٤٤٥ المؤرخ في ١٤ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ (الموافق ٢٢ مارس ٢٠٠٨). تم تعديل السجل التجاري للشركة بتاريخ ١٤ شوال ١٤٣٠ هـ (الموافق ٥ أكتوبر ٢٠٠٩) وبموجبه تم تعديل اسم الشركة من شركة الخبير للمتاجرة في الاستثمار والتمويل إلى شركة الخبير المالية.

تزاوّل الشركة أعمالها في الأنشطة التالية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم ح/ت/٩١٩ المؤرخ في ٣ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ (الموافق ٩ أبريل ٢٠٠٨) والترخيص رقم ٣٧-٠٧٠٧٤:

- (أ) الترتيب
- (ب) الإدارة
- (ج) المشورة
- (د) الحفظ
- (هـ) الاكتتاب، و
- (و) التعامل كأصيل

يقع المكتب المسجل للشركة في العنوان التالي:

شركة الخبير المالية
طريق المدينة المنورة ص. ب ١٢٨٢٨٩
جدة
المملكة العربية السعودية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تعمل الشركة من خلال فرعها المسجل بالسجل التجاري رقم ١٠١٠٤٣٩٢٧٣ والمسجل في الرياض (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: نفس الشيء). تتضمن القوائم المالية المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج هذا الفرع.

٢- أساس الإعداد

١-٢ بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لدى الشركة عدة مستثمرين غير ذوي صلة ولديها عدة استثمارات في عدة منشآت تديرها الشركة (يشار إليهم بالـ "المنشآت المستثمر بها"). حصة ملكية الشركة في المنشآت المستثمر بها على شكل حصة أسهم / ملكية. قامت الشركة بالوفاء بتعريف المنشأة الاستثمارية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (١٠) "القوائم المالية الموحدة" في حال وجود الظروف التالية:

- (أ) حصول الشركة على أموال بغرض تقديم خدمات إدارة الاستثمار المهنية للمستثمرين،
- (ب) أن يكون غرض الأعمال للشركة هو أن تستثمر أموال فقط من أجل الحصول على عوائد من تعظيم رأس المال وإيرادات الاستثمار
- (ج) قياس وتقييم أداء الاستثمارات على أساس القيمة العادلة.

بما أن الشركة تفي بتعريف المنشأة الاستثمارية وفقاً لتوجيهات المعيار الدولي للتقرير المالي (١٠) "القوائم المالية الموحدة" (إيضاح ٣)، فإنه يتم إغافؤها من توحيد المنشأة المستثمر بها ومن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٣) "تجميع الأعمال" عندما تحصل على السيطرة على منشأة أخرى. بدلاً من ذلك تقاس هذه المنشآت المستثمر بها من قبل الشركة كأصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للمعيار (٩) "الأدوات المالية".

٢-٢ أساس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتقييم منافع نهاية الخدمة والتي تقاس باستخدام "طريقة وحدة الائتمان المتوقعة".

٣-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. إن المعلومات المالية معروضة بالريال السعودي وقد تم تقريبها لأقرب ألف ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢- أساس الإعداد (تتمة)

٢-٤ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للشركة من الإدارة عمل أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المفصح عنها والإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إلا أن عدم التأكد بشأن هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام الذي قد يتأثر بذلك في الفترات المستقبلية. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الأحكام

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بتطبيق الأحكام التالية والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في القوائم المالية:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لمقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهي على قناعة بأن الشركة لديها الموارد الكافية لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة أي علم بعدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبالتالي تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمصادر المستقبلية والمصادر الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ قائمة المركز المالي مما ينطوي على مخاطر جوهرية قد تتسبب في تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية اللاحقة كما هو موضح أدناه. قامت الشركة بإجراء الافتراضات والتقديرات بناءً على المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة والمتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لتغيرات السوق أو الظروف التي تنشأ خارجة عن سيطرة الشركة. تنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تستخدم الإدارة معايير وأساليب تقييم ثابتة والتحقق من القيمة العادلة. في أغلب الحالات، تستخدم الإدارة صافي قيم الموجودات المصرح عنها للمنشآت المستثمر بها للتقييم العادل لها. مع ذلك، يتم تقييم صافي المنشآت المستثمر بها على تقديرات القيم العادلة باستخدام أساليب متنوعة عند الضرورة على سبيل المثال لا الحصر التدفقات النقدية المخصومة ومعاملات مقارنة ومضاعفات الأرباح ومعاملات البيع الأخيرة... الخ. يتم عمل تعديلات عند الضرورة على صافي قيم الموجودات للحصول على أفضل تقدير للقيم العادلة. إضافة إلى صافي قيم الموجودات، فإن التقييم يستند إلى أفضل تقديرات الإدارة التي تضع في الاعتبار معاملات الشراء أو البيع الأخيرة، والمعلومات المالية المتاحة أو المؤشرات الملائمة الأخرى للقيمة العادلة.

مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية

تستخدم الشركة مصفوفة مخصص لحساب خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية يتم في الأصل تحديد مصفوفة المخصص على أساس معدلات التعثر السابقة التي تمت ملاحظتها. تقوم الشركة بمعايرة المصفوفة لتعديل الخسائر الائتمانية بناءً على الخبرة التاريخية في ضوء المعلومات المتوقعة مستقبلاً في تاريخ كل تقرير مالي، يتم تحديث معدلات التعثر التاريخي الملحوظة ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

إن تقييم الترابط بين معدلات التعثر التاريخي الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة وخسائر الائتمان المتوقعة يعتبر تقديراً جوهرياً. إن مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة يعتبر حساساً تجاه التغيرات في الظروف والأوضاع الاقتصادية المتوقعة وكذلك الأمان المتاح. كما أن احتساب خسارة الائتمان التاريخية للشركة والظروف الاقتصادية المتوقعة قد لا تكون تمثل التعثر الفعلي للعميل في المستقبل. تم الإفصاح عن المعلومات حول خسائر الائتمان المتوقعة حول الموجودات المالية للشركة في الإيضاح (٢٣).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم فحص القيم الدفترية للموجودات غير المالية في نهاية فترة كل قائمة مركز مالي أو أكثر لتحديد إذا هنالك مؤشراً على انخفاض القيمة. في حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم عندئذ تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد القيمة القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المولدة للنقد هي القيمة قيد الاستعمال والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع - أيهما أعلى. وفي سياق تقييم القيمة قيد الاستعمال، يتم خفض التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية إلى قيمها الحالية باستخدام الخصم قبل الزكاة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية من حيث القيمة الزمنية للمال والمخاطر المتصلة بالأصل. تستند القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع إلى أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها أو، في حال عدم وجود أسعار سوق يمكن ملاحظتها، إلى الأسعار التقديرية لموجودات مماثلة، وفي حال عدم وجود أسعار لموجودات مماثلة، إلى احتساب خصم التدفقات النقدية المستقبلية.

٢- أساس الإعداد (تتمة)

٢-٤ الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

التقديرات والافتراضات (تتمة)

الأعمار الانتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار الانتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات لأغراض حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. وتقوم الإدارة بفحص القيمة المتبقية والأعمار الانتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروفات الاستهلاك المستقبلية في حال اعتقاد الإدارة بأن الأعمار الانتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

التقييم الاكتواري لمنافع نهاية الخدمة للموظفين

يتم تحديد تكلفة برنامج منافع نهاية الخدمة للموظفين بموجب برنامج منافع محددة غير ممول باستخدام تقييمات اكتوارية. يتضمن التقييم الاكتواري إجراء العديد من الافتراضات التي قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. والتي تشمل على تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ومعدلات الوفيات. ونظراً للطبيعة المعقدة للتقويم وطبيعته طويلة الأجل، فإن التزام المنافع المحددة غير الممول يتأثر بصورة كبيرة بالتغيرات في هذه الافتراضات. تتم مراجعة جميع الافتراضات على أساس سنوي أو أكثر من ذلك - إذا لزم الأمر.

المخصصات

تكون المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام حالي قانوني أو ضمني ناشئ عن حدث سابق وهناك احتمال أن يكون مطلوباً تدفق موارد للخارج تمثل منافع اقتصادية لسداد الالتزام ويكون هناك احتمال نشوء تكاليف لسداد الالتزام. تحدد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المتعلقة بالالتزام. يدرج عكس قيد الخصم كتكلفة تمويل.

المنشأة الاستثمارية

المنشأة الاستثمارية هي المنشأة التي: (أ) تحصل على تمويل من مستثمر أو أكثر لغرض تقديم خدمات إدارة الاستثمار لهذا المستثمر (هؤلاء المستثمرين)، (ب) تلتزم أمام هذا المستثمر (هؤلاء المستثمرين) أن الغرض منها هو أن تستثمر أموال فقط من أجل الحصول على عوائد من تعظيم رأس المال، وإيرادات الاستثمار أو كليهما، (ج) قياس وتقييم أداء جميع الاستثمارات على أساس القيمة العادلة.

هدف الشركة من الاستثمار في المنشآت المستثمر بها هو الحفاظ على الربحية وزيادة رأس المال. وتدرج جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة. لدى الشركة استراتيجية موثقة واضحة لإنهاء جميع استثماراتها. تحقق الشركة تعريف الخصائص الإضافية للمنشأة الاستثمارية أي أنها لديها أكثر من استثمار واحد. تكون الاستثمارات على شكل وحدات أو أسهم أو أوراق مالية مشابهة، ولديها أكثر من مستثمر ولا يعتبرون على أنهم جهات ذات علاقة. توصلت الإدارة إلى الاستنتاج أن الشركة تحقق تعريف المنشأة الاستثمارية. سيتم إعادة تقييم هذه النتائج سنوياً في حال طرأ أي تغيير على هذه الخصائص.

تحديد مدة الإيجار للعقود ذات خيار التجديد والإنهاء - الشركة كمستأجر

تحدد الشركة مدة عقد الإيجار على أنها مدة عقد الإيجار غير القابلة للإلغاء، إضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة هذا الخيار أو أي فترات مشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد عدم ممارسته.

عامه، لدى الشركة عدة عقود إيجار تتضمن خيارات التمديد والإنهاء. تطبق الشركة الأحكام في تقييم ما إذا كانت أم ليست على يقين معقول بأنها ستمارس خيار التجديد أو الإنهاء. أي أنها تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة التي من شأنها إيجاد حافز اقتصادي لممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، تقوم الشركة بإعادة تقييم مدة الإيجار وإذا ما كان هناك حدث جوهري أو تغيير في الظروف يقع ضمن سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد أو الإنهاء.

عقود الإيجار - تقدير معدل الاقتراض الإضافي

لا يمكن للشركة تحديد معدل العمولة الضمني في عقود الإيجار بسهولة، وعليه يستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس التزامات الإيجار. يمثل معدل الاقتراض الإضافي معدل العمولة الذي يتعين على الشركة دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذو قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة، وذلك على مدى فترة مماثلة وبضمان مماثل. وبالتالي يعكس معدل الاقتراض الإضافي المبلغ الذي قد تضطر الشركة لدفعه وهو ما يتطلب تقديراً عندما لا يكون هناك معدلات قابلة للملاحظة متاحة، أو عندما تحتاج للتعديل لتعكس أحكام وشروط عقد الإيجار تقرر الشركة معدل الاقتراض الإضافي باستخدام المدخلات القابلة للملاحظة (مثل معدلات الربح بالسوق) عندما تكون متاحة وينبغي القيام بتقديرات خاصة بالمنشأة.

٢- أساس الإعداد (تتمة)

٥-٢ تأثير المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل الشركة

قامت الشركة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات لأول مرة، والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣. لم تقم الشركة بتطبيق أي معايير أخرى أو تفسيرات أو تعديلات مبكرة والتي صدرت، ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

عقود المعاوضة - تكلفة تأدية العقد - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٣٧)

إن عقد المعاوضة هو عقد بموجبه تكون التكاليف لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للشركة تجنبها بسبب العقد) استيفاءً للالتزامات بموجب العقد متجاوزةً للمنافع الاقتصادية المتوقعة استلامها بموجب ذلك العقد.

تحدد التعديلات أنه عند تقدير ما إذا كان العقد هو عقد معاوضة أو عقد خسارة، تحتاج المنشأة أن تشتمل على التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد تقديم البضائع أو الخدمات كل من التكاليف الإضافية (مثل تكاليف العمالة المباشرة والمواد) وتخصيص التكاليف المتعلقة مباشرة بأنشطة العقود (مثل استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد، وكذلك تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها). إن التكاليف العمومية والإدارية لا تتعلق مباشرة بالعقد ويتم استبعادها ما لم تكن قابلة للتحميل بصورة واضحة على الطرف المقابل بموجب العقد. لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للشركة.

الإشارة إلى مفهوم الإطار العام - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٣)

تحل التعديلات محل الإشارة إلى الإصدار السابق للإطار المفاهيمي للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة بالإشارة إلى الإصدار الحالي الذي صدر في مارس ٢٠١٨ دون تغيير جوهري في متطلباته.

تتضمن التعديلات استثناءً إلى مبادئ الاعتراف في المعيار الدولي للتقرير المالي (٣) "تجنب الأعمال" لتجنب مسألة مكاسب أو خسائر "اليوم الثاني" المحتملة الناتجة عن المطالبات والالتزامات المحتملة التي قد تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات والمطلوبات والأصول المحتملة" أو تفسير لجنة المعايير الدولية رقم (٢١) "الرسوم" حال تكديدها بشكل منفصل. ويقتضي الاستثناء من المنشآت تطبيق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي (٣٧) أو تفسير لجنة المعايير الدولية رقم ٢١، على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا كان هناك التزام حالي موجود في تاريخ الاقتناء.

وتضيف التعديلات أيضاً فقرة جديدة إلى المعيار الدولي للتقرير المالي (٣) لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للاعتراف بها في تاريخ الاقتناء.

إن هذه التعديلات ليس لها أي أثر على القوائم المالية للشركة؛ وذلك نظراً لعدم وجود أيه أصول محتملة والتزامات ومطلوبات محتملة تقع ضمن نطاق التعديلات الناشئة خلال الفترة.

الممتلكات والآلات والمعدات المتحصلات قبل الاستخدام المنشود- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٦) "عقود الإيجار"

تمنع التعديلات المنشآت من الخصم من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات، وأي متحصلات من بيع السلع التي يتم انتاجها أثناء احضار ذلك الأصل إلى موقعه وحالته اللازمة للتشغيل بالطريقة التي تراها الإدارة ملائمة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بالمتحصلات من بيع مثل هذه السلع وتكاليف انتاج تلك السلع في الربح أو الخسارة.

وفقاً للمخصصات الانتقالية، تطبق الشركة التعديلات بأثر رجعي فقط على بنود الممتلكات والآلات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة عندما تطبق المنشأة لأول مرة التعديلات (تاريخ التطبيق الأولي).

ولم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على القوائم المالية للشركة. حيث لم تكن هناك مبيعات لهذه الأصناف التي تنتجها الممتلكات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة.

المعيار الدولي للتقرير المالي ١ - تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة - الشركة التابعة التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة.

تسمح التعديلات للشركة التابعة التي تختار تطبيق الفقرة ١٦ د (أ) من المعيار الدولي للتقرير المالي (١) لقياس فروقات الترجمة المتراكمة باستخدام المبالغ المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم، استناداً إلى تاريخ تحول الشركة الأم إلى المعايير الدولية للتقرير المالي، في حال يتم عمل تعديلات لإجراءات التوحيد وتأثيرات تجميع الأعمال التي اقتنت الشركة الأم بموجبها الشركة التابعة. يُطبق التعديل أيضاً على الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تختار تطبيق الفقرة (د-١٦ "أ") من المعيار الدولي للتقرير المالي (١).

ليس للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة حيث إنها لا تطبق المعايير لأول مرة.

٢- أساس الإعداد (تتمة)

٥-٢ تأثير المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل الشركة (تتمة)

المعيار الدولي للتقرير المالي (٩): الأدوات المالية - الرسوم في فحص نسبة ١٠٪ المتعلق باستبعاد المطلوبات المالية
توضح التعديلات أن الرسوم التي تدرجها المنشأة عند تقدير شروط التزام مالي إما جديد أو معدل مستديمة وتختلف عن شروط الالتزام
الأصلي. تتضمن هذه الأتعاب فقط تلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة بواسطة المقرض والمقرض بحيث تتضمن الرسوم المدفوعة أو
المستلمة بواسطة إما المقرض أو المقرض بالنيابة. لم يتم اقتراح تعديل مشابه لمعيار المحاسبة الدولي (٣٩) "الأدوات المالية": الاعتراف
والقياس.

وفقا للمخصصات الانتقالية، تطبق الشركة التعديلات على المطلوبات المالية التي تم تعديلها أو استبدالها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي
التي تطبق فيها التعديلات لأول مرة على المنشأة (تاريخ التطبيق الأولي). لا يوجد لهذه التعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة حيث لا
توجد تعديلات على الأدوات المالية للشركة خلال الفترة.

معيار المحاسبة الدولي (٤١) الزراعة - الضريبة في قياس القيمة العادلة

يلغي التعديل المطلوب الوارد في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي (٤١) الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية المتعلقة
بالضرائب عند قياس القيمة العادلة للموجودات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (٤١).

لم يكن لهذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للشركة نظراً لعدم امتلاكها لأي موجودات تقع في نطاق معيار المحاسبة الدولي (٤١) كما
بتاريخ إعداد التقرير المالي.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة بصورة ثابتة، باستثناء المعايير الجديدة المطبقة خلال السنة كما هو موضح في الإيضاح ٥-٢، عند إعداد هذه القوائم المالية.

٣-١ العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بعملات أجنبية مبدئياً عن طريق الشركة بعمليتها الوظيفية وبالسعر الفوري السائد في تاريخ المعاملة الأولى المؤهلة للاعتراف.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف الفورية للعملة الوظيفية السائدة في تاريخ التقرير المالي. تُدرج جميع الفروقات الناتجة عن تسوية أو تحويل بنود نقدية في قائمة الربح أو الخسارة باستثناء البنود النقدية المحددة كجزء من تحوط صافي استثمار الشركة في عملة أجنبية. ويتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر إلى حين بيع صافي الاستثمار وعندئذ يعاد تصنيف المبلغ المتراكم إلى الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة.

تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمسجلة بعملة أجنبية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملات أجنبية، باستخدام أسعار التحويل السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم التعامل مع الربح أو الخسارة الناشئة عن تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة وفقاً للتسجيل بالربح أو الخسارة نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للبنود غير النقدي.

٣-٢ تصنيف ما هو متداول إزاء ما هو غير متداول

الموجودات

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول / غير متداول. يعتبر الأصل متداولاً وذلك:

- توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية،
- الاحتفاظ بالأصل بغرض المتاجرة بشكل أساسي،
- توقع تحقق الأصل خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
- كون الأصل نقداً أو في حكمه إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال اثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تصنف كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

المطلوبات

يعتبر الالتزام متداولاً وذلك:

- توقع تسوية الالتزام خلال دورة الأعمال العادية،
- في حالة اقتنائها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
- توقع تسوية الالتزام خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
- عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى ١٢ شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي.

تقوم الشركة بتصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

٣-٣ قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات، والموجودات غير المالية مثل الاستثمارات العقارية، بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق فائدة للموجودات أو المطلوبات.

إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الشركة. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بافتراض أن المتعاملين في السوق سيستفيدون عند تسعير الموجودات والمطلوبات وبافتراض أن المتعاملين في السوق يسعون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الطرف المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل لذلك الأصل أو من خلال بيعه إلى متعامل آخر في السوق سيقوم باستخدامه الاستخدام الأفضل والأمثل.

تستخدم الشركة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٣ قياس القيمة العادلة (تتمة)

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى ١: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى ٣: أساليب تقييم يكون فيها الحد الأدنى من المعطيات الجوهرية غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الشركة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

٤-٣ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية وغير المالية

الموجودات المالية

تقوم الشركة، بتاريخ اعداد كل تقرير مالي بإجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي ما أو مجموعة من الموجودات المالية. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية منخفضة القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على وجود الانخفاض نتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد الاثبات الأولي للأصل وأن حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو لمجموعة الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به. يشتمل الدليل على وقوع الانخفاض على وجود مؤشرات توحي بأن المدين أو مجموعة من المدينين تعاني من صعوبات مالية هامة، عجز أو إخفاق في سداد العمولة أو أصل المبلغ، أو احتمال الدخول في الإفلاس أو إعادة هيكلة مالية أخرى، وعندما تشير البيانات القابلة للملاحظة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات المالية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية المرتبطة بحالات التعثر في السداد.

تقوم الشركة بإثبات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لجميع الموجودات المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة للذمم المدينة، تستخدم الشركة الطريقة المبسطة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. عليه، لا تقوم الشركة بمتابعة التغيرات في مخاطر الائتمان، ولكن تقوم بدلاً من ذلك بإثبات مخصص خسارة بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بتاريخ كل تقرير مالي. تأخذ الشركة في الاعتبار أيضاً الأوراق المالية الأساسية وحقوق المطالبة. وفي جميع الحالات، لدى الشركة الحق في أولوية المطالبة كمدبر للأصول للتدفقات النقدية التي تحققها المنشأة المستثمر بها المعنية. قامت الشركة بإنشاء مصفوفة مخصصات استناداً إلى الخبرة السابقة في خسائر الائتمان، والتي يتم تعديلها بالعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثراً لم تتم الدفعات وفقاً للبنود التعاقدية التي قد تختلف من طرف ملتزم إلى آخر. لكن في بعض الحالات، يمكن للشركة أيضاً اعتبار الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية والخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم الشركة المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل أن تأخذ بالاعتبار أية تعزيزات ائتمانية محتفظ بها من قبل الشركة. يتم شطب أصل مالي عندما لا يكون هناك أي توقعات معقولة لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الموجودات غير المالية

تقوم الشركة، بتاريخ كل تقرير مالي، بإجراء تقييم للتأكد من وجود أي مؤشر على وجود انخفاض في قيمة أصل ما. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل أو عندما يكون مطلوباً إجراء الاختبار السنوي للتأكد من وجود الانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل. إن القيمة القابلة للاسترداد للأصل هي القيمة العادلة للأصل أو الوحدات المولدة للنقد ناقصاً تكاليف الاستبعاد وقيمتها قيد الاستعمال – أيهما أعلى. يتم تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد بالأخذ في الاعتبار معاملات السوق الأخيرة. في حال عدم القدرة على تحديد هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم ملائم. يتم تقييم القيمة قيد الاستعمال بخصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية لقيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم ما قبل الضريبة لتعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بالأصل. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للموجودات الفردية، ما لم ينتج الأصل تدفقات نقدية إلى الشركة مستقلة بصورة كبيرة عن تلك الناتجة عن الموجودات الأخرى أو مجموعات الموجودات. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، فإن الأصل يعتبر منخفض القيمة ويتم تخفيضه لقيمتها القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الربح أو الخسارة. فيما يتعلق بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة للوحدة المولدة للنقد يتم توزيعها مبدئياً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة موزعة على الوحدات. ومن ثم يتم تخفيض القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة (مجموعة من الوحدات) على أساس نسبي. يتم تحديد انخفاض القيمة للشهرة من خلال تقييم القيمة القابلة للاسترداد لكل وحدة مولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بالشهرة. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة. لا يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة التي تتعلق بالشهرة في الفترات المستقبلية.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٥-٣ النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه في قائمة المركز المالي من أرصدة بنكية ونقد في الصندوق والدائع قصيرة الأجل بفترة استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، وتخضع لتغيرات غير هامة في القيمة. ولغرض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة البنكية والنقد ودائع المراجعة قصيرة الأجل كما هو محدد أعلاه.

٦-٣ أدوات مالية

الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى تعظيم قيمة الأصل المالي لمنشأة واحدة والالتزام المالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

(١) الموجودات المالية

الاعتراف الأولي والقياس

تتكون الموجودات المالية للشركة من نقد وارصدة بنكية ودائع مرابحة وذمم مدينة واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ومبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة وتتكون المطلوبات المالية من عقود مرابحة وتمويل متوافق مع الشريعة وذمم دائنة وذمم دائنة أخرى. يتم قياس الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي بقيمتها العادلة. يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية عند الاعتراف الأولي على تصنيفها إما بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التسجيل الأولي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي ونموذج أعمال الشركة في إدارة هذه الموجودات. باستثناء الذمم المدينة التي لا تحتوي على مكون مالي جوهري، تقوم الشركة في بداية الأمر بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة زائداً، في حالة الأصل المالي غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة. يتم قياس الذمم المدينة التي لا تحتوي على مكون مالي جوهري بسعر المعاملة المحدد بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) "الإيرادات من العقود من العملاء".

من أجل تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يجب أن ينتج عنها تدفقات نقدية والتي هي "فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم". يشار إلى هذا التقييم أنه اختبار لـ "مدفوعات أصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم" ويتم على مستوى الأداة.

يتم إثبات عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية – التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق (المعاملات الاعتيادية) – بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن الفئات التالية:

- (أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
- (ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- (ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

(أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال استيفاء الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج عمل بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي وتخضع لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر في قائمة الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشمل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى.

(ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

أدوات الدين

تقوم الشركة بقياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حال استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال بهدف اقتناء الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، و ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تعتبر فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٣ الأدوات المالية (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

فيما يخص أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج إيرادات الربح وإعادة تقييم صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة أو عكس القيود في قائمة الربح أو الخسارة وتحتسب بنفس طريقة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المضافة. تُدرج تغيرات القيمة العادلة المتبقية في الدخل الشامل الآخر. عند الاستبعاد، فإن التغير في القيمة العادلة المتراكم المدرج في الدخل الشامل الآخر يعاد تدويره في الربح أو الخسارة.

أدوات حقوق الملكية

عند الاعتراف الأولي، يمكن للشركة أن تختار تصنيف استثماراتها في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي (٣٢) الأدوات المالية: العرض وغير محتفظ بها للمتاجرة. يتم تحديد التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يعاد تدوير الأرباح أو الخسائر الناتجة عن هذه الموجودات المالية مطلقاً إلى الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات أخرى في قائمة الربح أو الخسارة عند نشوء الحق في الدفع، إلا عندما تستفيد الشركة من هذه المتحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأصل المالي، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل الأرباح في الدخل الشامل الآخر. إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لتقويم الانخفاض في القيمة.

ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشتمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الموجودات المالية المكتتة لأغراض المتاجرة والموجودات المالية المخصصة عند الإثبات الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو الموجودات المالية التي يجب قياسها بالقيمة العادلة بشكل إلزامي. تصنف الموجودات المالية كـ "مكتتة لأغراض المتاجرة" في حالة اقتنائها لبيعها أو إعادة شراؤها في المستقبل القريب. إن المشتقات، بما فيها المشتقات الضمنية المستقلة، تصنف أيضاً على أنها محتفظ بها للمتاجرة ما لم يتم تصنيفها كأدوات تحوط فعالة. تُصنف الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التي ليست فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو فائدة على أصل المبلغ القائم وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بغض النظر عن نموذج الأعمال. وعلى الرغم من الضوابط المتعلقة بتصنيف أدوات الدين بالتكلفة المضافة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما هو مبين أعلاه، يمكن تخصيص أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الإثبات الأولي إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل كبير من عدم التماثل المحاسبي. تقيد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مع تسجيل صافي التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة. إن الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تتكون من استثمارات قصيرة الأجل في محفظة اختيارية والمنشآت المستثمر بها، يتم اقتنائها بشكل أساسي بغرض البيع وإعادة الشراء على المدى القريب.

وبالنسبة للأوراق المالية المتداولة في أسواق مالية منظمة يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى أسعار عرض الصرف الأجنبي في السوق عند اقفال الأعمال في تاريخ التقرير المالي.

بالنسبة للأوراق المالية التي لا يوجد لها سعر سوق متداول، فيتم عمل تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى صافي قيم الموجودات الأساسية للمنشآت المستثمر بها المعنية والتي تعكس القيمة العادلة للأدوات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة لأن ذلك يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. وتشتمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار على:

- العمل على ضوء السياسات والأهداف للموجودات المالية وعمليات تلك السياسات المطبقة. وبشكل خاص، فيما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات الربح المتعاقد عليها، والحفاظ على معدل ربح معين، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمولها تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات،
- كيفية تقييم أداء الموجودات المالية وإرسال تقارير بشأنها إلى إدارة الشركة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال)، وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض المدراء، أي إذا ما استند التعويض على القيمة العادلة للموجودات التي تمت إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها، تكرار وكمية وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. إلا أن المعلومات حول أنشطة المبيعات لا تعتبر منفصلة، ولكن تعتبر جزءاً من التقييم الشامل عن كيفية تحقيق الشركة لهدفها في إدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٣ الأدوات المالية (تتمة)

(١) الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الأعمال (تتمة)

يستند تقييم نموذج الأعمال على السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون الأخذ في الاعتبار سيناريوهات "الأسوأ" أو "كثافة العمل". إذا تحققت التدفقات النقدية بعد الاعتراف الأولي بطريقة مختلفة عن التوقعات الأصلية للشركة، فإن الشركة لا تغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكن يتم دمج المعلومات عند عمل تقييم للموجودات المالية - المستدثة أو المشتراة حديثاً - في المستقبل. يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة لأنها غير محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية ولا محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو ربح على أصل المبلغ ("ضوابط مدفوعات أصل المبلغ أو ربح على أصل المبلغ")

لغرض القيام بهذا التقييم، فإن "أصل المبلغ" هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. "الربح" هي ثمن القيمة الزمنية للمال، والائتمان ومخاطر الاقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة معينة وتكاليف الاقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، إضافة لهامش الربح.

عند القيام بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ أو ربح من أصل المبلغ، فإن الشركة تأخذ في اعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروطاً تعاقدية يمكنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية حيث إنه بذلك لن يستوفي هذا الشرط. عند القيام بالتقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها ما يلي:

- الأحداث الطارئة التي قد تؤدي لتغيير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية،
- مزايا الرفع،
- المبالغ المدفوعة مقدماً وشروط التمديد؛
- الشروط التي تقيد مطالبات الشركة في التدفقات النقدية من موجودات محددة (أي ترتيبات أصل دون حق الرجوع)، والمزايا التي تؤدي لتعديل ثمن القيمة المالية للوقت، أي التعديل الدوري لمعدلات الربح.

(٢) المطلوبات المالية

الاعتراف الأولي والقياس

تصنف المطلوبات المالية عند الاعتراف الأولي كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو التمويل والنمذ الدائنة حسب مقتضى الحال. يتم الاعتراف بجميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وبعد خصم التكاليف العائدة مباشرة إلى المعاملات في حال التمويل والذمم الدائنة. تتضمن المطلوبات المالية للشركة على الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى وتمويل متوافق مع الشريعة وعقود المراجعة.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها، كما هو موضح أدناه:

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشتمل المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على المطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة والمطلوبات المالية المحددة عند الاعتراف الأولي لها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تصنف المطلوبات المالية كـ "محتفظ بها لغرض المتاجرة" حال تكبدها لغرض إعادة شراؤها في المستقبل القريب.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة في قائمة الربح أو الخسارة. المطلوبات المالية المحددة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة قد تم تحديدها في التاريخ الأولي من الاعتراف فقط إذا تم استيفاء المتطلبات الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي (٩). لم تحدد الشركة أي التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

بالتكلفة المطفأة

بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس الذمم الدائنة طويلة الأجل لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعّال. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن عكس قيد تكلفة الربح من خلال عملية إطفاء معدل الربح الفعّال وعند إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية في قائمة الربح أو الخسارة.

تحسب التكلفة المطفأة من خلال أخذ أي خصم أو علاوة على الاستحواذ ورسوم أو تكاليف بالاعتبار وهي جزء لا يتجزأ من معدل الربح الفعّال. ويُدْرَج إطفاء معدل الربح الفعّال كتكاليف تمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٦-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٣) إلغاء الاعتراف

الموجودات المالية

يتم بشكل رئيسي إلغاء الاعتراف بأصل مالي (أو جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية متماثلة) (أي استبعادها من قائمة المركز المالي للشركة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- قيام الشركة بتحويل حقوقها في استلام تدفقات نقدية من أصل أو تحمل التزام بدفع تدفقات نقدية مستلمة بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية "تمرير"، أو (أ) قيام الشركة فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الأصل أو (ب) عدم قيام الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الأصل، ولكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من أصل ما أو الدخول في ترتيبات تمرير، فإنها تقوم بتقييم إذا ما، وإلى أي مدى، احتفظت بالمخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية وفي الحالات التي لا يتم فيها تحويل أو الإبقاء على معظم المخاطر والمنافع المصاحبة للأصل أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، تستمر الشركة في إثبات الأصل بقدر ارتباط الشركة المستمر به. وفي تلك الحالة، تقوم الشركة أيضاً بإثبات المطالبات المصاحبة لها. يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المصاحبة لها وفق نفس الأساس الذي يعكس الحقوق والالتزامات التي أبقت عليها الشركة.

يتم قياس الارتباط المستمر الذي يكون على شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجودات أو الحد الأقصى للمبلغ الذي يجب على الشركة دفعه، أيهما أقل.

المطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي عند الوفاء به أو الغاؤه أو انتهاءه. وعند استبدال التزام مالي موجود بآخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماماً أو شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع الاعتراف بالالتزام الجديد. يتم تسجيل الفرق ما بين القيم الدفترية المعنية في قائمة الربح أو الخسارة.

٤) مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الأصول المالية والمطلوبات المالية وتسجل بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق حالي نافذ نظاماً لتسوية المبالغ المدرجة وتوافر النية لدى الشركة لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في أن واحد.

٧-٣ الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي محتفظ بها من أجل عوائد الإيجار طويلة الأجل أو لتعظيم رأس المال أو كليهما ولا يتم استغلالها من قبل الشركة. تقاس الاستثمارات العقارية بداية بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملات. لاحقاً للاعتراف الأولي، ووفقاً لمتطلبات أنظمة هيئة السوق المالية، تحدد سياسة الشركة قياس الاستثمارات العقارية باستخدام نموذج التكلفة.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها أو سحبها بصورة دائمة من الاستخدام أو عندما لا يتوقع من استبعادها أي منافع اقتصادية مستقبلية. يدرج الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها التوقف عن الإثبات.

تتم التحويلات من وإلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام بالنسبة للتنقلات من الاستثمارات العقارية إلى العقارات المشمولة من المالك، تعتبر التكلفة المفترضة بشأن المحاسبة اللاحقة بمثابة القيمة العادلة بتاريخ تغير الاستخدام. وإذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقاراً استثمارياً تقوم الشركة عندئذ بمعاملة هذا العقار وفقاً للسياسة المبينة تحت بند الممتلكات والمعدات حتى تاريخ تغيير الاستعمال.

٨-٣ الممتلكات والمعدات

تُسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأرض المملوكة والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ. تستهلك التكلفة ناقصاً القيمة التقديرية المتبقية للممتلكات والمعدات الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة للموجودات.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٨-٣ الممتلكات والمعدات (تتمة)

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل وزيادة القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، عندئذ تخفض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة الأعلى للقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية.

تطفاً تحسينات المباني المستأجرة / الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للتحسينات / الموجودات أو فترة الإيجار، أيهما أقصر.

يتم تحميل مصاريف الإصلاح والصيانة على الدخل. أما التحسينات التي تزيد في قيمة الموجودات أو تطيل أعمارها بصورة جوهرية فتتم رسالتها. تضاف الأرباح أو الخسائر من بيع الممتلكات والمعدات أو إيقافها عن العمل في قائمة الربح أو الخسارة.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للفئات الرئيسية للموجودات:

السنوات

٢٥

مباني

١١ و ٤

تحسينات على عقارات مستأجرة

٤-٣

مكاتب وأجهزة حاسب آلي

٤

تجهيزات وأثاث

٥

السيارات

٩-٣ الموجودات الانتمائية

إن الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة انتمائية لا تعتبر موجودات للشركة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية. مفصّل عن تفاصيل هذه الموجودات في الإيضاح ٢٥ في القوائم المالية.

١٠-٣ المخصصات

تُدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام (نظامي أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن يُطلب من الشركة سداد هذا الالتزام من خلال تدفقات نقدية للمصادر إلى خارج الشركة تجسد منافع اقتصادية ويكون بالإمكان إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام. وحيثما تتوقع الشركة سداد بعض أو جميع المخصصات، فيتم تسجيل السداد كأصل مستقل، ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً فعلياً. يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الربح أو الخسارة بعد خصم أية مبالغ مستردة.

وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقد جوهرياً، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ملائماً، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

١١-٣ عقود الإيجار

إن تحديد ما إذا كان الترتيب هو (أو يحتوي على) عقد إيجار يستند إلى جوهر الترتيب في تاريخ بداية العقد. يتضمن الترتيب، أو يحتوي على، عقد إيجار إذا كان إتمام الترتيب يعتمد على استخدام أصل محدد (أو موجودات) وينطوي الترتيب على الحق في استخدام الأصل (أو الموجودات)، حتى إذا كان هذا الأصل (أو تلك الموجودات) غير محددة بشكل صريح في الترتيب.

يتم تصنيف عقد الإيجار في تاريخ البدء إما كعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي. ويصنف عقد الإيجار الذي يحول بشكل كبير جميع المخاطر والمكافآت العرضية المتعلقة بالملكية إلى الشركة كعقد إيجار تمويلي. يتم رسملة عقود الإيجار التمويلي عند بدء العقد في تاريخ بدء القيمة العادلة للممتلكات المؤجرة أو، إذا كان أقل، بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار. يتم تجزئة دفعات الإيجار بين تكاليف التمويل والنقص في التزامات الإيجار للوصول إلى معدل عائد ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام. يتم إثبات الأعباء المالية ضمن تكاليف التمويل في قائمة الربح أو الخسارة.

يتم استهلاك الأصل المؤجر على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ومع ذلك، إذا لم يكن هناك تأكيداً معقولاً بأن الشركة ستؤول لها ملكية المأجور في نهاية فترة الإيجار، فإنه يتم استهلاك الأصل على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل وفترة الإيجار - أيهما أقصر.

عقد الإيجار التشغيلي بخلاف عقد الإيجار التمويلي. ويتم إثبات دفعات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلي كمصاريف في قائمة الربح أو الخسارة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١٢-٣ منافع موظفين

منافع موظفين قصيرة الأجل

يتم إثبات منافع الموظفين قصيرة الأجل كمصاريف عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم الاعتراف بالالتزام من حيث المبلغ المتوقع دفعه إذا كان لدى الشركة التزام قانوني أو ضمني لدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة مقدمة في السابق من قبل الموظف ويمكن تقدير الالتزام بصورة يُعتد بها.

منافع ما بعد التوظيف

يتم احتساب الالتزام على الشركة بموجب برنامج منافع نهاية الخدمة للموظفين كبرنامج منافع محددة غير ممولة ويتم احتسابها من خلال تقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي اكتسبها الموظفون خلال الفترات الحالية والسابقة وخُصم ذلك المبلغ. يتم احتساب التزامات المنافع المحددة سنوياً من قبل خبير اكتواري مؤهل باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إعادة قياس صافي التزام المنافع المحددة والذي يتكون من الأرباح والخسائر الاكتوارية مباشرة في الدخل الشامل الآخر. تقوم الشركة بتحديد صافي مصروف الربح على صافي التزام المنافع المحددة للفترة من خلال تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المنافع المحددة في بداية الفترة السنوية مقابل صافي التزام المنافع المحددة اللاحق، وكذلك الأخذ بالاعتبار أي تغييرات في صافي التزام المنافع المحددة خلال الفترة نتيجة لدفعات المنافع. يدرج صافي مصروف الربح والمصروفات الأخرى المرتبطة ببرامج المنافع المحددة ضمن مصروفات الموظفين في قائمة الربح أو الخسارة.

١٣-٣ تحقق الإيرادات

الإيرادات هي إجمالي تدفق منافع اقتصادية ناتجة عن أنشطة التشغيل العادية للشركة عندما تؤدي هذه التدفقات إلى زيادة في حقوق الملكية، بخلاف الزيادات التي تتعلق بالمساهمات في حقوق الملكية للمشاركين. تُقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للثمن المستلم أو المستحق الاستلام. يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى الشركة ويمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق به بغض النظر عن وقت السداد ويمكن تحديد التكاليف ويمكن قياسها بطريقة يُعتد بها.

تطبق الشركة طريقة من خمس خطوات لتحديد متى يتم إثبات الإيرادات وبأي مبلغ.

- الخطوة (١): تحديد العقد المبرم مع العميل
- الخطوة (٢): تحديد التزامات الأداء في العقد
- الخطوة (٣): تحديد سعر المعاملة
- الخطوة (٤): توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد
- الخطوة (٥): إثبات الإيرادات عند أو حال وفاء المنشأة بالتزام الأداء

بالتالي، تدرج الشركة الإيرادات عندما أو في حال تأدية التزام الأداء أي نقل السيطرة على الخدمات المتعلقة بالتزام الأداء المعني إلى العميل. إن معايير الاعتراف المحددة والمذكورة أدناه يجب أيضاً أن يتم الاعتراف بها.

- إن الرسوم الثابتة المستلمة بموجب اتفاقيات الخدمات المالية غير مستردة. يتم تسجيلها في البداية كإيرادات غير مكتسبة محققة ويتم اكتسابها لاحقاً عند استيفاء مراحل الأداء ذات العلاقة أو عند إلغاء الاتفاقية.
- تسجل رسوم النجاح عندما تصدر التمويلات ذات الصلة بنجاح للعميل.
- تسجل رسوم الإدارة والحفظ في الوقت المناسب على أساس زمني.
- تسجل إيرادات التمويل من ودائع المراجعة في الوقت المناسب على أساس التوزيع وفقاً لشروط التعاقد.
- تسجل إيرادات توزيعات الأرباح عند نشوء وقت استلام المدفوعات.

١٤-٣ المصروفات

تتكون مصاريف البيع والتسويق بصفة رئيسية من التكاليف التي يتم إنفاقها على التسويق. يتم تصنيف جميع المصروفات الأخرى كمصروفات عمومية وإدارية.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١٥-٣ الزكاة وضريبة الدخل

الزكاة

تخضع الشركة للزكاة وضريبة الدخل وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة")، ويتم تحميلها على قائمة الربح أو الخسارة. تحتسب المبالغ الإضافية - إن وجدت - والتي قد تصبح مستحقة عند الانتهاء من الربط في السنة التي يتم فيها الانتهاء من الربط.

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية بالمبلغ المتوقع استرداده من أو دفعه إلى السلطات الضريبية. إن معدلات الضريبة والقوانين الضريبية المستخدمة في احتساب قيمة الضريبة هي تلك المطبقة كما في تاريخ قائمة المركز المالي في المملكة العربية السعودية.

ضريبة الدخل المؤجلة

يتم تكوين مخصص للضريبة المؤجلة باستخدام طريقة المطلوبات على الفروقات المؤجلة بين الوعاء الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمها الدفترية حسب أغراض التقرير المالي في تاريخ التقرير المالي.

يتم إدراج مطلوبات الضرائب المؤجلة لجميع الفروقات الضريبية المؤجلة:

- عندما ينشأ التزام الضريبة المؤجلة من الاعتراف الأولي للشهرة أو أصل أو التزام في معاملة ليست تجميع أعمال، في وقت المعاملة، ولا يؤثر على الربح المحاسبي أو الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة
- فيما يتعلق بالفروقات الضريبية المؤجلة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة، والحصص في الترتيبات المشتركة، وعند إمكانية السيطرة على توقيت عكس قيد الفروقات المؤجلة، وأنه من المحتمل ألا يتم عكس قيد الفروقات المؤجلة في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة لجميع الفروقات المؤجلة القابلة للخصم، وترحيل مبلغ على حساب ضريبة غير مستخدم وأي خسائر ضريبية غير مستخدمة. يتم إدراج موجودات الضريبة المؤجلة على الحد الذي يكون فيه من المحتمل توافر ربح خاضع للضريبة يمكن بمقابلته استخدام الفروقات المؤجلة القابلة للخصم وترحيل مبلغ على حساب ضريبة غير مستخدم والخسائر الضريبية غير المستخدمة، باستثناء:

- عندما ينشأ أصل الضريبة المؤجلة المتعلق بالفروقات المؤجلة القابلة للخصم من الاعتراف الأولي لأصل أو التزام في معاملة ليست تجميع أعمال، في وقت المعاملة، ولا يؤثر على الربح المحاسبي أو الربح أو الخسارة الخاضعة للضريبة.
- فيما يتعلق بالفروقات المؤجلة القابلة للخصم المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والحصص في ترتيبات مشتركة، ويتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة فقد للحد الذي يكون فيه من المحتمل عكس قيد الفروقات المؤجلة في المستقبل المنظور ويكون الربح الخاضع للضريبة متاحاً والذي يمكن بمقابلته استخدام الفروقات المؤجلة.

يتم مراجعة القيم الدفترية للموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير مالي وتخضع إلى الحد الذي لا يحتمل معه توافر ما يكفي من الربح الخاضع للضريبة بما يسمح باستخدام جزء أو جميع الموجودات الضريبية المؤجلة. يعاد تقييم الموجودات الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في تاريخ اعداد كل تقرير مالي، ويتم الاعتراف بها إلى الحد الذي يحتمل معه تغطية الموجودات الضريبية المؤجلة من الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة.

تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام الشرائح الضريبية التي يتوقع تطبيقها خلال الفترة التي تتحقق فيها الموجودات أو تسدد فيها المطلوبات وذلك على أساس الشرائح الضريبية (والأنظمة الضريبية) الصادرة أو السارية المفعول بتاريخ إعداد القوائم المالية. إن الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المثبتة خارج الربح أو الخسارة يتم إثباتها خارج الربح أو الخسارة. يتم إثبات بنود الضريبة المؤجلة والمتعلقة بمعاملة ما وذلك إما في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة.

يتم لاحقاً الاعتراف بالمنافع الضريبية المقتناة كجزء من تجميع الأعمال، ولكن دون استيفاء معايير الاعتراف المستقل في ذلك التاريخ، في حال وجود معلومات جديدة حول تغيير في الحقائق أو الظروف. سيتم اعتبار التعديل كإخفاض في الشهرة (طالما أنه لم يتجاوز الشهرة) إذا تم تكبده خلال فترة القياس أو اثباته في الربح أو الخسارة.

تقوم الشركة بمقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة وذلك فقط عند وجود حق نظام ملزم لتسوية موجودات الضريبة الحالية مع مطلوبات الضريبة الحالية، وأن موجودات الضريبة المؤجلة ومطلوبات الضريبة المؤجلة تتعلق بضريبة الدخل المفروضة من قبل نفس السلطة الضريبية على نفس المنشأة أو منشآت مختلفة خاضعة للضريبة، والتي تنوي إما تسوية موجودات ومطلوبات الضريبة الحالية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد، وذلك في كل فترة مستقبلية يتوقع فيها تسوية أو استرداد مبالغ هامة لموجودات أو مطلوبات الضريبة المؤجلة.

٣- ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١٥-٣ الزكاة وضريبة الدخل (تتمة)

ضريبة الاستقطاع

تستقطع الشركة ضرائب على المعاملات مع جهات غير مقيمة وتوزيعات أرباح مدفوعة إلى مساهمين غير سعوديين وفقاً لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والتي لا يتم إدراجها كمصروف باعتبارها التزام على الطرف المقابل والتي يتم اقتطاع الضرائب نيابة عنه.

١٦-٣ توزيعات الأرباح

تعترف الشركة بالتزام للقيام بتوزيعات أرباح نقدية للمساهمين عند الموافقة على توزيع الأرباح ولا تصبح من اختصاص الشركة. يتم الاعتراف بالمبلغ المقابل مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

١٧-٣ ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات والموجودات بعد خصم مبلغ ضريبة القيمة المضافة باستثناء: عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء موجودات أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من الهيئة الضريبية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضريبة كجزء من تكلفة الاستحواذ على الأصل أو كجزء من بند المصروفات حسب الاقتضاء.

٤- معايير صادرة لكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد

تم الإفصاح عن المعايير والتفسيرات الصادرة والتي لم تدخل حيز التنفيذ بعد، حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة أدناه. تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات، إذا كان ممكناً، عند سريان مفعولها.

١-٤ المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) - "عقود التأمين"

خلال مايو ٢٠١٧، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) عقود التأمين، معيار محاسبة جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات، والقياس، والعرض، والإفصاح. وبمجرد سريانه، سيحل المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) محل المعيار الدولي للتقرير المالي (٤) "عقود التأمين" الذي صدر في عام ٢٠٠٥. يسري المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) على كافة أنواع عقود التأمين (أي التأمين على الحياة وغير الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بصرف النظر عن نوع المنشآت التي تقوم بإصداره، وبعض الضمانات والأدوات المالية التي يتم فيها الاشتراك بصورة اختيارية.

هناك بعض الإعفاءات في مجال المعيار ستطبق. يتمثل الهدف الكلي من المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) في توفير نموذج محاسبي لعقود التأمين أكثر فائدة وثباتاً لشركات التأمين. وعلى النقيض من متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٤) الذي يعتمد بدرجة كبيرة على السياسات المحاسبية المحلية السابقة، فإن المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) يوفر نموذجاً شاملاً لعقود التأمين يغطي جميع نواحي المحاسبة ذات الصلة. إن جوهر المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) هو نموذج عام مدعوم بما يلي:

- تعديل محدد للعقود مع خصائص مشاركة مباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- طريقة مبسطة (طريقة توزيع الأقساط) وبشكل رئيسي للعقود القصيرة الأجل.

يسري تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧) في فترات إعداد التقارير المالية في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعد هذا التاريخ مع حتمية إدراج أرقام المقارنة. يُسمح بالتطبيق المبكر للمعيار بشرط أن تقوم المنشأة بتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) والمعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) في أو قبل التاريخ الذي تم فيه لأول مرة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (١٧). لا ينطبق هذا المعيار على الشركة.

٤- معايير صادرة لكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد (تتمة)

٢-٤ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١): تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة

بتاريخ يناير ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات من ٦٩ إلى ٧٦ من معيار المحاسبة الدولي (١) لتحديد المتطلبات الخاصة بتصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.
- هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة الكيان لحقه في التأجيل.
- إذا كانت إحدى المشتقات الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أحد أداة حقوق ملكية، فإن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفه.

التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعدها ويجب تعديلها بأثر رجعي. ستقوم الشركة بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية على اتفاقيات القروض الحالية فيما إذا كانت تتطلب إعادة تفاوض.

٣-٤ الإشارة إلى مفهوم الإطار العام - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٣)

في مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (٣): "عمليات تجميع الأعمال" - الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض القوائم المالية، الصادر في عام ١٩٨٩، بالإشارة إلى مفهوم الإطار العام للتقارير المالية الصادر في مارس ٢٠١٨ دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

كما أضاف المجلس أيضاً استثناءً إلى مبادئ الاعتراف في المعيار الدولي للتقرير المالي (٣) لتجنب مسألة مكاسب أو خسائر "اليوم الثاني" المحتملة الناتجة عن المطلوبات والالتزامات المحتملة التي قد تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي (٣٧) أو تفسير لجنة المعايير الدولية (٢١) "الرسوم" حال تكبدها بشكل منفصل.

في نفس الوقت، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي للتقرير المالي (٣) بخصوص الموجودات المحتملة التي لن تتأثر عن احلال الإشارة إلى الإطار العام مكان اعداد وعرض القوائم المالية.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٢ أو بعد ذلك التاريخ. ويتم تطبيقها بأثر مستقبلي. لا تنطبق هذه التعديلات على الشركة.

٤-٤ الممتلكات والآلات والمعدات المتحصلات قبل الاستخدام المنشود- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٦)

في مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الممتلكات والآلات والمعدات - العائدات قبل الاستخدام المقصود"، والذي يحظر على المنشآت الخصم - من تكلفة أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات - أي متحصلات من بيع البنود المنتجة أثناء إحضار ذلك الأصل إلى الموقع والحالة اللازمة لتأهيله للعمل على النحو الذي تريده الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بالمتحصلات من بيع مثل هذه السلع وتكاليف انتاج تلك السلع في الربح أو الخسارة.

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٢ أو بعد ذلك التاريخ، ويجب تطبيقها بأثر رجعي على بنود الممتلكات والآلات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديلات لأول مرة.

لا يتوقع ان يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

٥-٤ عقود المعاوضة - تكلفة تأدية العقد - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٣٧)

في مايو ٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٣٧) لتحديد التكاليف التي يتعين على المنشأة إدراجها عند تقييم ما إذا كان العقد متوقع خسارته أو بالفعل خاسراً.

تنطبق التعديلات على "طريقة التكلفة المباشرة". تتضمن التكاليف التي تتعلق بعقد تقديم بضائع او خدمات كلاً من التكاليف الإضافية وتخصيص التكاليف التي تتعلق مباشرة بأنشطة العقد. لا تتعلق المصروفات العمومية والإدارية مباشرة بالعقد وتستهلك مالم يتم تحميلها بشكل واضح على الطرف المقابل بموجب العقد.

٤- معايير صادرة لكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد (تتمة)

٥-٤ عقود المعاوضة - تكلفة تأدية العقد - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٣٧) (تتمة)

تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٢ أو بعد ذلك التاريخ. ستقوم الشركة بتطبيق التعديلات على العقود التي لم تقم بعد بتأدية جميع التزاماتها في بداية فترة التقرير المالي التي يتم فيها تطبيق التعديلات لأول مرة. لا يتوقع ان يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

٦-٤ المعيار الدولي للتقرير المالي (١) - تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة - الشركة التابعة التي تطبق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة.

وكجزء من التحسينات السنوية دورة ٢٠١٨-٢٠٢٠ للمعايير الدولية للتقرير المالي، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي (١) - تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة. يسمح التعديل للشركة التابعة باختيار تطبيق الفقرة (د-١٦) "أ" من المعيار الدولي للتقرير المالي (١) لقياس فروقات الترجمة المتراكمة باستخدام المبالغ المصنح عنها في الشركة الام، استناداً إلى تاريخ تحول الشركة الام إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. يُطبق التعديل أيضاً على الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تختار تطبيق الفقرة (د-١٦) "أ" من المعيار الدولي للتقرير المالي (١).

يسري التعديل على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر له. إن هذه التعديلات لا تنطبق على الشركة.

٧-٤ المعيار الدولي للتقرير المالي (٩): الأدوات المالية - فحص نسبة ١٠٪ المتعلق باستبعاد المطلوبات المالية

كجزء من التحسينات السنوية دورة ٢٠١٨-٢٠٢٠ للمعايير الدولية للتقرير المالي، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلاً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩). توضح التعديلات أن الرسوم التي تدرجها المنشأة عند تقدير شروط التزام مالي إما جديد أو معدلة مستديمة وتختلف عن شروط الالتزام الأصلي. تتضمن هذه الأتعاب فقط تلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة بواسطة المقترض والمقرض بحيث تتضمن الرسوم المدفوعة أو المستلمة بواسطة إما المقترض أو المقرض بالنيابة. تقوم المنشأة بتطبيق هذا التعديل على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد بداية فترة التقرير المالي السنوية الأولى التي تقوم المنشأة فيها بتطبيق هذه التعديلات. يسري التعديل على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر له. تقوم الشركة بتطبيق هذا التعديل على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد بداية فترة التقرير المالي السنوية الأولى التي تقوم المنشأة فيها بتطبيق هذه التعديلات.

لا يتوقع ان يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

٨-٤ معيار المحاسبة الدولي (٤١) "الزراعة" - الضرائب في قياسات القيمة العادلة

كجزء من التحسينات السنوية التي يجريها مجلس معايير المحاسبة الدولية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠ على عملية إعداد المعايير الدولية للتقرير المالي، أصدر المجلس تعديلاً على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) "الزراعة"، يقوم التعديل بإزالة المتطلب في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي (٤١) وهو أن تقوم المنشآت باستثناء التدفقات النقدية الخاصة بالضريبة عند قياس القيمة العادلة للموجودات التي تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (٤١). تقوم المنشأة بتطبيق هذا التعديل بأثر مستقبلي على قياس القيمة العادلة في أو بعد بداية أول فترة مالية سنوية تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا ينطبق هذا المعيار على الشركة.

٩-٤ تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٨)

في فبراير ٢٠٢١، أصدر المجلس تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (٨) حيث قدم تعريفاً للتقديرات المحاسبية. توضح التعديلات التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لطرق القياس والمداخلات لإعداد التقديرات المحاسبية. تسري التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣، ويتم تطبيقها على التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تطرأ في أو بعد بداية تلك الفترة، ويسمح بالتطبيق المبكر لها طالما تم الإفصاح عن ذلك.

ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على الشركة.

٤- معايير صادرة لكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد (تتمة)

٤-١٠ الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) وقائمة الممارسة (٢) للمعايير الدولية للتقرير المالي

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، في فبراير ٢٠٢١، تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) وبيان ممارسات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٢: إصدار أحكام الأهمية النسبية، والتي قدم فيها إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت في تطبيق أحكام الأهمية النسبية على عمليات الإفصاح عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات عن السياسات المحاسبية التي تكون أكثر فائدة من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلب الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية عند اتخاذ القرارات بشأن الإفصاحات عن السياسات المحاسبية. تسري التعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) على الفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ أو بعد ذلك التاريخ، مع السماح بالتطبيق المبكر لها. ونظرًا لأن التعديلات التي تم إجراؤها على قائمة الممارسة (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية بشأن تطبيق تعريف الأهمية النسبية على المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية، فإنه ليس من الضروري تحديد تاريخ سريان لهذه التعديلات. لا يتوقع أن يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

٤-١١ الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن عملية فردية - تعديلات على معيار المحاسبة المالي (١٢)

في مايو ٢٠٢١، أصدر مجلس الإدارة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١٢)، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي (١٢)، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

ينبغي أن تطبق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقرب فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أول فترة مقارنة معروضة، يجب أيضا الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) والتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار والتزامات إيقاف التشغيل. لا يتوقع أن يكون للتعديلات تأثير على القوائم المالية للشركة.

٥- ودائع المراجعة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	
٣,٧١٩	١٥٦,٤٨١	ودائع مراجعة
(٣,٦١٩)	(١١٦,٣٨١)	ناقص: مُدرّجة ضمن الموجودات المتداولة
١٠٠	٤٠,١٠٠	طويل الأجل

تكون ودائع المراجعة ضمن المنشآت المستثمر بها وتحمل معدل ربح ما بين ٤,٢٥٪ إلى ٦,٢٥٪ سنويا (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤,٥٠٪ إلى ٦,٢٥٪ سنويا) وتخضع لرسوم إدارة بمعدل ٠,٢٥٪ سنويا (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٠,٢٥٪ سنويا).

٦- الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	
-	٦,١٤٥	دفعات مقدمة مقابل استثمار
٢,١٦٢	١,٧٠٩	مبالغ مدفوعة مقدماً
١,٧٨٩	١,١٤٧	دفعات مقدمة للموردين
٥١٧	-	ذمم مدينة، صافي المخصص
٣٨٠	٣,٨٥٠	تأمين نقدي (إيضاح "أ")
١,٥٩١	١,٢٧٤	ذمم مدينة أخرى
٦,٤٣٩	١٤,١٢٥	

(أ) تحتفظ الشركة بتأمين نقدي بمبلغ ٠,٣٨ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٣,٨٥ مليون ريال سعودي) لدى أحد البنوك المحلية مقابل ضمان تم إصداره لصالح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (إيضاح ١٥).

(أ) فيما يلي المعاملات الجوهرية مع الجهة ذات العلاقة خلال السنة والأرصدة الناشئة من المنشآت المستثمر بها:

٢٥

٧- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها (تتمة)

(ب) الشركة، كمدير أصول، تسدد مصروفات نيابة عن المنشآت المستثمر بها ضمن دورة الأعمال العادية.

(ج) أصدرت الشركة ضمان تجاري نيابة عن جهة ذات علاقة (إيضاح ٢٦).

(د) يتكون كبار موظفي الإدارة من أعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار أعضاء الإدارة الذين لديهم صلاحيات ومسؤوليات تخطيط وتوجيه وضبط أنشطة الشركة. فيما يلي أتعاب كبار موظفي الإدارة:

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
١٧,٦٢٥	١٧,٤٥٧	رواتب ومصروفات قصيرة الأجل
١,١٤٧	١,٢٠٥	منافع ما بعد الخدمة
<u>١٨,٧٧٢</u>	<u>١٨,٦٦٢</u>	

٨- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تفي الشركة بتعريف "المنشأة الاستثمارية" وخصائصها. بالتالي، يتم تحميل استثماراتها في المنشآت المستثمر بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كـ "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

الحركة في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر على النحو التالي:

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
١,٢٨٠,٦١٥	١,٢٦١,٦٦٥	الرصيد الافتتاحي
٢٩٣,٧١٣	٣٣١,٢٨٩	مشتريات خلال السنة
(٦٩,٢٥٠)	-	توزيع رأس المال
(٤٢٥,٧٠٠)	(٣٢٢,٩٩٥)	مباعة خلال السنة
١٨٢,٢٨٧	١٦٩,٣١٤	مكاسب القيمة العادلة
<u>١,٢٦١,٦٦٥</u>	<u>١,٤٣٩,٢٧٣</u>	
(٣٠٥,٣٤٤)	(٣٠٠,١٢٨)	ناقص: مُدرّجة ضمن الموجودات المتداولة
<u>٩٥٦,٣٢١</u>	<u>١,١٣٩,١٤٥</u>	المدى الطويل

٨- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تتمة)

(أ) فيما يلي تفاصيل حصة الشركة في المنشآت المستثمر بها:

اسم المنشآت المستثمر بها	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	%	%
العقارات		
صندوق الخبير للفرص الاستثمارية العقاري ١ - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	٣٨%	٣٨%
صندوق الخبير للفرص الاستثمارية العقاري ٢ - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	١٠٠%	١٠٠%
صندوق الخبير للضيافة ١ - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	٧٥%	٧٥%
صندوق الخبير لتطوير العقارات السكنية ٢ - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية، بالمملكة العربية السعودية.	٨%	٨%
صندوق الخبير للدخل العقاري الأمريكي ١ - والمستثمر في العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية	-	١١%
شركة الخبير للفرص الاستثمارية الخليجية - والمستثمر في العقارات المدرة للدخل في المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية.	٠,٠٥%	٠,٠٥%
أسهم خاصة		
القطاع الصناعي		
شركة الخبير للملكية الخاصة الصناعية ٣ ذات مسؤولية محدودة - والمستثمر في شركات صناعية في الإمارات العربية المتحدة	٤٠%	٤٠%
صندوق الخبير للملكية الخاصة السعودي ١ - والمستثمر في شركات طبية في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	١٠٠%	١٠٠%
صندوق الخبير للملكية الخاصة السعودي ٢ - والمستثمر في شركات طبية في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	١٢,٣%	١٠٠%
صندوق الخبير للملكية الخاصة الصناعي ٤ - والمستثمر في شركات صناعية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية	٢٠%	٣٢%
صندوق الخبير للملكية الخاصة الطبي ١ - والمستثمر في شركات طبية في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	-	٩%
صندوق الخبير للملكية الخاصة لتأجير السيارات - والمستثمر في شركات تعمل في قطاع تأجير السيارات في المملكة العربية السعودية	٩٢%	-
قطاع التعليم (انظر الإيضاح "ج" أدناه)		
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ١ - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	٠,١٠%	٠,١٠%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ٢ - والمستثمر في المدارس في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة	٨٤%	٨٤%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ٣ - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	٨٣%	٨٣%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ٤ - والمستثمر في المدارس في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	٩٨%	٩٨%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ٥ - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	٠,٠٦%	٠,٠٦%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ٦ - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	١٠٠%	١٠٠%
صندوق الخبير للملكية الخاصة التعليمي ٧ - والمستثمر في المدارس في المنطقتين الغربية والوسطى بالمملكة العربية السعودية	١١,٦٣%	١٣%

٨- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تتمة)

(ب) فيما يلي تفاصيل الاستثمارات بحسب القطاعات:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	استثمارات في:
٢٨٦,٠٦٣	٢٨١,٦٢٦	العقارات
٩٧٥,٢٥٨	١,١٥٧,٥١٩	أسهم الملكية الخاصة
٣٤٤	١٢٨	أخرى
<u>١,٢٦١,٦٦٥</u>	<u>١,٤٣٩,٢٧٣</u>	

(ج) خلال السنة المالية ٢٠٢١، وافقت جميع المنشآت المستثمر بها والتي تعمل في قطاع التعليم، كما هو مفصّل عنه أعلاه، على تحويل موجودات التعليم الأساسية بقيمتها العادلة المعنية (أي "المدارس") العاملة في المملكة العربية السعودية، إلى أحد الشركات المستثمر بها من خلال إعادة هيكل ملكيتها في صافي قيمة الموجودات للمنشأة المشتركة الأساسية.

٩- موجودات حق الاستخدام

فيما يلي القيم الدفترية للموجودات حق الاستخدام المدرجة والحركة فيها خلال السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	رصيد الموجودات الافتتاحي
٦,٢١٢	٥,٤٣٦	ناقص: استهلاك للسنة
(٧٧٦)	(٧٧٦)	
<u>٥,٤٣٦</u>	<u>٤,٦٦٠</u>	كما في ٣١ ديسمبر

فيما يلي القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار والحركة خلال السنة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	الالتزام عقود إيجار افتتاحي
٦,٦٠٩	٥,٩٨٩	دفع الجزء الأساسي للالتزامات عقود الإيجار خلال السنة
(٦٢٠)	(٦٥٢)	
<u>٥,٩٨٩</u>	<u>٥,٣٣٧</u>	الالتزامات عقد الإيجار الختامي
(٦٥١)	(٧٨٧)	مدرجة ضمن المطلوبات المتداولة
<u>٥,٣٣٨</u>	<u>٤,٥٥٠</u>	جزء طويل الأجل للالتزام عقود إيجار

فيما يلي القيم المدرجة في الربح أو الخسارة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	مصروف استهلاك موجودات حق الاستخدام
٧٧٦	٧٧٦	تكلفة تمويل على التزامات عقود إيجار
٢٨٠	٢٤٩	
<u>١,٠٥٦</u>	<u>١,٠٢٥</u>	إجمالي المبلغ المثبت ضمن الربح أو الخسارة

شركة الخير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١٠- الممتلكات والمعدات

أراضي	المباني	تحسينات على عقارات مستأجرة	مكاتب وأجهزة حاسب آلي	أثاث وتجهيزات	سيارات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ (إيضاح "أ")	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
٦,٩٦٦	٤٣,٠٧٠	١٠,٩٦١	٢٠,٥٣١	٢,١٠٧	٣٩٦	١,٦٦٨	٨٥,٦٩٩
-	-	-	٣١٤	١١٦	-	١,١٣٠	١,٥٦٠
-	٤٩٩	-	٢٦٢	-	-	(٧٦١)	-
٦,٩٦٦	٤٣,٥٦٩	١٠,٩٦١	٢١,١٠٧	٢,٢٢٣	٣٩٦	٢,٠٣٧	٨٧,٢٥٩
-	١٠,٨٣٠	٥,٣٤٢	١٩,٤٦٣	١,٤٤٣	٣٩٠	-	٣٧,٤٦٨
-	١,٦٣٠	٨٠٧	٦٤٥	٢٢٤	٦	-	٣,٣١٢
-	١٢,٤٦٠	٦,١٤٩	٢٠,١٠٨	١,٦٦٧	٣٩٦	-	٤٠,٧٨٠
٦,٩٦٦	٣١,١٠٩	٤,٨١٢	٩٩٩	٥٥٦	-	٢,٠٣٧	٤٦,٤٧٩

صافي القيمة الدفترية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أ) تتعلق أعمال رأسمالية تحت التنفيذ بدفعات مقاول حول انشاءات جارية وتجديد للمبنى الذي تملكه الشركة. خلال السنة، عند اكتمال الأعمال ذات العلاقة، يتم تحويل المبلغ المعني لفئة المباني في الممتلكات والمعدات.

شركة الخير المالية (شركة مساهمة سعودية مغلقة)

إيضاحات حول القوائم المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١٠- الممتلكات والمعدات (تتمة)

أراضي	المباني	تحسينات على عقارات مستأجرة	مكاتب وأجهزة حاسب آلي	أثاث وتجهيزات	سيارات	الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
٦,٩٦٦	٣٨,٣٩٥	١٠,٩٦١	١٩,٩٩٠	١,٩٨١	٣٩٦	٤,٠٤٨	٨٢,٧٣٧
-	-	-	٥٤١	١٢٦	-	٢,٢٩٥	٢,٩٦٢
-	٤,٦٧٥	-	-	-	-	(٤,٦٧٥)	-
٦,٩٦٦	٤٣,٠٧٠	١٠,٩٦١	٢٠,٥٣١	٢,١٠٧	٣٩٦	١,٦٦٨	٨٥,٦٩٩
استهلاك متراكم							
في بداية السنة	-	٩,٣٩٥	٤,٥٣٥	١٨,٦٤٤	١,٢٥٤	-	٣٤,٢١١
استهلاك (إيضاح ٢١)	-	١,٤٣٥	٨٠٧	٨١٩	١٨٩	٧	٣,٢٥٧
في نهاية السنة	-	١٠,٨٣٠	٥,٣٤٢	١٩,٤٦٣	١,٤٤٣	-	٣٧,٤٦٨
صافي القيمة الدفترية:							
٦,٩٦٦	٣٢,٢٤٠	٥,٦١٩	١,٠٦٨	٦٦٤	٦	١,٦٦٨	٤٨,٢٣١
٣١ ديسمبر ٢٠٢١							

١١- الذمم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	
٣٩,٢٢٦	٨٦,٢٤٥	مستحق الدفع مقابل استثمار تم شراؤه (الإيضاح أدناه)
١٣,٦٠٨	١٣,٣٢٩	ذمم دائنة
٢٤,٤٦٣	٣٠,٨٥٤	تعويضات مستحقة الدفع لموظفين
٤١,٩٥٠	٣٠,٨٧٧	مصرفات مستحقة الدفع
٥٧,٠٠٠	٦٨,٠٠٠	مخصصات أخرى
٨,١٢٨	٩,٨٥٣	الزكاة وضريبة الدخل (إيضاح ١٥)
-	٦,٠٩٥	توزيعات أرباح مستحقة
٤٤٥	٥,٧٦٨	ذمم دائنة أخرى
<u>١٨٤,٨٢٠</u>	<u>٢٥١,٠٢١</u>	

يمثل المبلغ مستحق الدفع القائم مقابل شراء تلك الاستثمارات في المنشآت المستثمر بها (إيضاح ٨). تتوقع الشركة تسوية المبلغ مستحق الدفع في ٢٠٢٣.

١٢- عقود مرابحة

يمثل هذا البند عقود مرابحة السلع التي تم تنفيذها مع مستثمرين من خلال مدراء محافظ اختيارية. عقود المرابحة هذه غير مضمونة ويترتب عليها هامش ربح يتراوح ما بين ٤٪ إلى ٧,٥٠٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤٪ إلى ٦,٥٠٪) سنوياً وتخضع لأتعاب إدارة بنسبة لا شيء إلى ٠,٥٪ سنوياً (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: لا شيء إلى ٠,٥٪ سنوياً).

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	
٦٣٠,٤٩٧	٣٤١,٢٦٨	عقود مرابحة
(١٩٠,٣٩٧)	(٢٣١,٣٦٨)	ناقص: مُدرّجة ضمن المطلوبات المتداولة
<u>٤٤٠,١٠٠</u>	<u>١٠٩,٩٠٠</u>	طويل الأجل

١٣- تمويل متوافق مع الشريعة

(أ) خلال السنة، قامت الشركة بسداد تمويل متوافق مع الشريعة من بنك محلي بمبلغ ١٨,٨ مليون ريال سعودي.

(ب) خلال السنة، حصلت الشركة على تمويل متوافق مع الشريعة من بنك محلي بمبلغ ٢٣٧,٤ مليون ريال سعودي. يستحق سداد التسهيل على مدى سبع سنوات تقريباً بدءاً من ديسمبر ٢٠٢٢. يترتب على التمويل هامش ربح متفق عليه وهو مضمون مقابل "الاستثمارات العقارية" (إيضاح ٢٨) وبعض "الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" وجميع العوائد المحققة من الاستثمارات المعنية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	
١٨,٧٥٠	٢٣٧,٤٠٠	تمويل متوافق مع الشريعة
(١٨,٧٥٠)	(١٣,٦٩٦)	ناقص: مُدرّجة ضمن المطلوبات المتداولة
<u>-</u>	<u>٢٢٣,٧٠٤</u>	الجزء طويل الأجل المتضمن في المطلوبات غير المتداولة

١٤- منافع نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة:

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
١٨,٠٦٣	١٩,٤٤٣	الرصيد في بداية السنة
٢,٥٠٥	٢,٤٥١	تكلفة خدمة حالية
٤٦٥	٥٤١	الربح
(١,٤٧٤)	(١,٦٤٦)	منافع مدفوعة
(١١٦)	(٦٠٥)	(مكاسب) / خسارة اكتوارية، صافي
١٩,٤٤٣	٢٠,١٨٤	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الافتراضات الأساسية المستخدمة في تحديد منافع نهاية الخدمة للموظفين:

٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
%٢,٧٧	%٤,٥٠	معدل الخصم
%٢,٠٠	%٢,٧٥	زيادة الرواتب
%٨,٠٠	%٨,٠٠	معدلات الخروج من الخدمة

إن التغيرات المحتملة المعقولة في تاريخ التقرير لأحد الافتراضات الاكتوارية ذات الصلة، مع الاحتفاظ بافتراضات أخرى ثابتة، قد تؤثر على منافع نهاية الخدمة للموظفين بالمبالغ المبينة أدناه:

الزيادة (النقص)		
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
(١٨,٢٢٦)	(١٩,٠١١)	معدل الخصم
٢١,٠٠٣	٢١,٦٧٩	الزيادة بواقع +١%
		النقص بنسبة -١%
٢١,٠٠٠	٢١,٦٩١	معدل الزيادة المستقبلية في الرواتب
(١٩,٥٢٨)	(١٨,٩٧٩)	زيادة بنسبة +١%
		النقص بنسبة -١%

الافتراضات الاكتوارية الجوهرية لتحديد منافع نهاية الخدمة للموظفين هي معدل الخصم والزيادة المتوقعة في الرواتب والوفيات. تم تحديد تحليل الحساسية أعلاه بناء على التغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات المعنية التي تحدث في نهاية فترة التقرير المالي، مع بقاء كافة الافتراضات الأخرى ثابتة.

١٥- الزكاة وضريبة الدخل

مخصص الزكاة وضريبة الدخل كما في قائمة المركز المالي:

٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
٧,٩٣٢	٤,٠٢٠	محمل الزكاة للسنة
١٩٦	-	ضريبة الدخل
٨,١٢٨	٤,٠٢٠	

١٥ - الزكاة وضريبة الدخل (تتمة)

تم تقدير مخصص الزكاة كما يلي:

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
٩٣١,٩٥٩	٩٤٧,٠٩٨	حقوق الملكية
١٠٤,٣١٢	١٨,٨٧٧	تعديلات أخرى
(١,٤٥٤,١٣٠)	(١,٤٧٩,٨٧٢)	القيمة الدفترية للموجودات طويلة الأجل
(٤١٧,٨٥٩)	(٥١٣,٨٩٧)	
٨٣,٢٦١	١٠٠,٧٩٨	حصة المساهمين السعوديين من الدخل المعدل للسنة (انظر الإيضاح أدناه)
(٣٣٤,٥٩٨)	(٤١٣,٠٩٩)	الوعاء الزكوي المعدل

تم احتساب الزكاة على الدخل المعدل للسنة وهو أعلى من الوعاء الزكوي المعدل.

تعود الفروقات بين النتائج المالية والزكوية بشكل رئيسي إلى بعض التعديلات التي تمت وفقاً للأنظمة المالية ذات الصلة.

الحركة في المخصص خلال السنة

كانت الحركة في مخصص الزكاة للسنة على النحو التالي:

٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
١,٧٠٠	٧,٩٣٢	الرصيد في بداية السنة
٧,٩٣٢	٤,٠٢٠	المحمل للسنة الحالية
(١,٧٠٠)	(٢,٠٩٩)	مدفوع خلال السنة
٧,٩٣٢	٩,٨٥٣	الرصيد في نهاية السنة (إيضاح ١١)

ضريبة الدخل

تستند ضريبة الدخل المحملة إلى الدخل المعدل الخاضع للضريبة والذي تم احتسابه على ذلك الجزء من حقوق الملكية المملوكة للمساهمين غير السعوديين. تتعلق التعديلات الضريبية الهامة التي تمت على صافي الدخل المحاسبي بالاستهلاك ومنافع نهاية الخدمة للموظفين ومخصص الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها. تعتقد الإدارة أن تأثير الضريبة المؤجلة، إن وجد، غير جوهري على القوائم المالية.

الحركة في المخصص خلال السنة

كانت الحركة في مخصص ضريبة الدخل للسنة على النحو التالي:

٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
١٦١	١٩٦	الرصيد في بداية السنة
١٩٦	-	المحمل للسنة
(١٦١)	(١٩٦)	مدفوع خلال السنة
١٩٦	-	الرصيد في نهاية السنة (إيضاح ١١)

١٥- الزكاة وضريبة الدخل (تتمة)

الربط الزكوي

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") ربطاً زكواً طالبت بموجبه بالتزام إضافي بمبلغ ٩,٣٦ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة.

أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وطالبت بموجبه بالتزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ ٣٥,٨ مليون ريال سعودي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة. كما سجلت الشركة القضية لدى الامانة العامة للجان الضريبية وقدمت ملاحظاتها على رد الهيئة. رفضت الامانة العامة للجان الضريبية اعتراض الشركة. قررت الشركة تصعيد الاعتراض للجنة الاستئنافية خلال السنة المالية ٢٠٢٣.

أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وطالبت بموجبه بالتزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ ٢٨,٢ مليون ريال سعودي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة. كما سجلت الشركة القضية لدى الامانة العامة للجان الضريبية وقدمت ملاحظاتها على رد الهيئة. قبلت الامانة العامة للجان الضريبية اعتراض الشركة حول بنود ضريبة الاستقطاع وطبقت غرامة التأخير بنسبة ١٪ ورفضت البنود الأخرى. صعدت الشركة الاعتراض للجنة الاستئنافية خلال السنة الحالية.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٢٠١٨ وأصدرت التزام زكوي وضريبي إضافي بمبلغ ٢٨,٨ مليون ريال سعودي و٣٨,٦ مليون ريال سعودي على التوالي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض ضد ربط الهيئة وهي في انتظار الرد. خلال السنة، رفضت الهيئة اعتراض الشركة وعليه تم تصعيد الاعتراض للأمانة العامة للجان الضريبية.

في حال عدم السماح باحتساب الاستثمارات كإقطاع من الوعاء الزكوي للسنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨، سيؤدي ذلك إلى التزام زكوي محتمل على الشركة والذي يعد نزاع مستمر لمسألة لم يتم حلها على مستوى الصناعة ككل بكافة أطرافها وحتى الآن. وبالنظر إلى حقيقة أن أنظمة الزكاة في المملكة العربية السعودية تخضع لتفسيرات مختلفة، لن يكون ممكناً تقييم أثر أي التزام زكاة محتمل بطريقة يعتمد عليها.

تتوقع إدارة الشركة أن يكون القرار لصالحها فيما يتعلق بالاعتراضات أعلاه. قدمت الشركة الاقرارات الزكوية والضريبية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وحصلت على شهادة زكاة مقيدة صالحة لغاية ٣٠ أبريل ٢٠٢٣.

١٦- توزيعات الأرباح

خلال السنة، وافق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠٢٢ على توزيع أرباح نقدية نهائية بنسبة ٤,٠٩٪ من رأس المال المدفوع بقيمة ٣٦,٦ مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (٢٠٢١: لا شيء).

١٧- رأس المال

يتكون رأسمال الشركة من ٨٩٤,٥٢٣,٢٣٠ ريال سعودي مقسماً إلى ٨٩,٤٥٢,٣٢٢ سهم، قيمة كل سهم ١٠ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٨٩,٤٥٢,٣٢٢ سهم، قيمة كل سهم ١٠ ريال سعودي).

والشركة مملوكة بنسبة ١٠٠٪ لمساهمين سعوديين وخليجيين (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٩٨,٤٣٪ لمساهمين سعوديين وخليجيين و١,٥٧٪ لمساهمين غير سعوديين).

١٨- الاحتياطي النظامي

وفقا لنظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة، يجب على الشركة تحويل ١٠٪ من صافي دخلها (بعد تعديل الخسائر المتراكمة) حتى يتم تكوين احتياطي يساوي ٣٠٪ من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

١٩- إيرادات أتعاب

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
٤٩,١٢٠	٨٦,٢٩٩	أتعاب إدارة وحفظ واكتتاب
-	٢٨٦	أتعاب هيكلية
١٤٥	-	أتعاب استشارية
<u>٤٩,٣٥٥</u>	<u>٨٦,٥٨٥</u>	

٢٠- مصاريف البيع والتسويق

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
٣,٩٧٤	٤,١٦٩	رواتب ومنافع
٢,٢١٠	٥,٤٧٧	أخرى
<u>٦,١٨٤</u>	<u>٩,٦٤٦</u>	

٢١- المصاريف العمومية والإدارية

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في	
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر	
٢٠٢١	٢٠٢٢	
ريال سعودي	ريال سعودي	
(بالآلاف)	(بالآلاف)	
٦٥,٨٠٨	٧٤,٠٨٥	رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين
٢٥,٨٨٠	٢٢,٤٣٤	الدراسات النافية للجهالة وأتعاب ورسوم قانونية ومهنية
٥,٥٦٣	٤,٩٠٦	مصروفات تقنية المعلومات والبرامج والتراخيص
٣,٢٥٧	٣,٣١٢	استهلاك (إيضاح ١٠)
٢,٤٦٦	٢,٧٥٧	مصروفات أعضاء مجلس الإدارة
١,٩٢٩	٢,٥٣٤	رسوم خدمات واستلام وإدارة اكتتاب
١,٣١٩	٢,٠٩٠	مصروفات سفر لأغراض العمل
١,٧٦٨	١,٦٤٦	صيانة وصيانة ونظافة
٧٧٦	٧٧٦	استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٩)
٥١٨	٥٩٦	منافع عامة
٣,٦٦٢	٢,٨٥٢	أخرى
<u>١١٢,٩٤٦</u>	<u>١١٧,٩٨٨</u>	

٢٢- مصروفات مرابحة وتمويل

للسنة المنتهية في	للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر
٢٠٢١	٢٠٢٢
ريال سعودي	ريال سعودي
(بالآلاف)	(بالآلاف)
٣٤,٩٧٢	٣٥,٦١٦
٣,١٤٧	٤,٤٩٦
٣٨,١١٩	٤٠,١١٢

تكلفة تمويل على عقود مرابحة
تكلفة تمويل وإطفاء رسوم مدفوعة مقدماً على تمويل متوافق مع الشريعة

٢٣- إدارة المخاطر

إن هدف الشركة من إدارة المخاطر هو حماية وتعظيم حقوق المساهمين. إن المخاطر متأصلة في أنشطة الشركة، ولكن هذه المخاطر تدار من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة للمخاطر التي تخضع لحدود المخاطر وضوابط رقابية أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هي في غاية الأهمية للشركة لضمان استمرار ربحية الشركة وكل فرد في الشركة مسئول عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة فيما يتعلق بمسؤولياته أو مسؤولياتها. إن هذه الحدود تعكس استراتيجية العمل وبيئة السوق للشركة وكذلك مستوى المخاطر التي قد تتقبلها الشركة. الشركة معرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تنذبذ القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في سعر السوق والمعدلات وأسعار الأسهم والتي ستؤثر على دخل الشركة أو قيمة الأدوات المالية التي تحتفظ بها. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هي إدارة التعرض لمخاطر السوق والسيطرة عليها ضمن معايير مقبولة، وكذلك تحسين العوائد على تلك المخاطر.

تتكون مخاطر السوق للشركة من ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر أسعار الربح ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر أسعار الربح

تنشأ مخاطر أسعار الربح من تأثير التذبذب في المستويات السائدة لمعدلات الربح في الأسواق على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والدخل / الخسائر المصرح عنها نتيجة التدفق النقدي المستقبلي. الشركة معرضة لمخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية الناتجة عن معدل اقتراض متغير متوافق مع الشريعة والتي تعرض الشركة إلى مخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية. تبلغ حساسية أرباح الشركة قبل الضريبة للتغير المحتمل بشكل معقول في معدلات الربح بمقدار ١٠٠ نقطة أساس على التمويل المتوافق مع الشريعة مبلغ ٢,٣٧ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٠,١٨ مليون ريال سعودي). تقوم الشركة بإدارة معدل المخاطر على أساس تفاعلي مع الأخذ في الاعتبار الموجودات والمطلوبات التي تحمل المعدل الكلي ومتطلبات الشركة.

ودائع المرابحة للشركة ذات طبيعة طويلة وقصيرة الاجل ويترتب عليها معدل ثابت. كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن تغيراً بنسبة ١٪ في معدلات الربح القابلة للتطبيق لودائع المرابحة قد يؤدي إلى ربح بمبلغ ٠,٠٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ١,٥٦ مليون ريال سعودي) أقل / أعلى من مكسب / خسارة القيمة العادلة.

عقود المرابحة للشركة ذات طبيعة طويلة الاجل ويترتب عليها معدل ثابت. ومع ذلك، بعض عقود المرابحة، رغم أنها ذات معدل ثابت، إلا أنها ذات طبيعة قصيرة الأجل وتتجدد باستمرار ويمكن أن تُعرض الشركة لمخاطر أسعار التدفق النقدي. كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن تغيراً بنسبة ١٪ في معدلات الربح القابلة للتطبيق قد يؤدي إلى ربح بمبلغ ٣,٤١ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٦,٣٠ مليون ريال سعودي) أقل / أعلى من الربح للسنة.

مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تنذبذ القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تستثمر الشركة في عدة منشآت ذات أغراض خاصة واستثمارات أخرى سائدة بعملات غير الريال السعودي والتي تكون ثابتة مقابل الريال السعودي وبالتالي فإن الشركة غير معرضة لمخاطر جوهريّة في صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر التغيرات غير المرغوب فيها في القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتقلبات في مستوى مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. تنشأ التعرضات لمخاطر أسعار الأسهم من استثمارات الشركة في أوراق مالية متداولة. إن الشركة غير معرضة لمخاطر أسعار الأسهم حيث إن الاستثمارات غير متداولة.

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق طرف في الوفاء بالتزام ما والتسبب في تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. الشركة معرضة لمخاطر الخسائر المتعلقة بالائتمان والتي يمكن أن تقع نتيجة عدم قدرة الجهة المقابلة أو المصدر أو عدم رغبته في الوفاء بالتزاماته. إن الشركة معرضة لمخاطر الائتمان على أرصدها البنكية وودائع المراجعة والذمم المدينة والمستحق من جهات ذات علاقة.

ويتم الاحتفاظ بمخصص للخسائر الائتمانية ويكون كافياً حسب تقدير الإدارة لتغطية الخسائر المحتملة للمبالغ المستحقة القبض المتأخرة.

في تاريخ كل تقرير مالي، يتم تقييم جميع الأرصدة البنكية فيما إذا كانت تتضمن مخاطر ائتمان منخفضة حيث يتم الاحتفاظ بها لدى مؤسسات مالية مرموقة وذات تصنيف ائتماني مصرفي محلي ودولي مرتفع، ولا يوجد تاريخ تعثر لأي من الأرصدة البنكية. ولذلك، فإن احتمالية التعثر تستند إلى العوامل المستقبلية وأي خسائر تنتج عن التعثر لا تكاد تذكر.

ودیعة المراجعة غير مضمونة ومستحقة الاستلام من جهات ذات علاقة. كما في تاريخ التقرير، لا توجد مواعيد دفع مضي موعدها.

المستحق من الجهات ذات العلاقة غير مضمون، وبدون عائد وليس لديه دفعات ثابتة. لا توجد أي أرصدة مستحقة القبض من الجهات ذات العلاقة في تاريخ التقرير تجاوزت موعدها، مع الأخذ بعين الاعتبار للخبرة التاريخية للتعثر ومستقبل الصناعات التي تعمل فيها الجهات ذات العلاقة. تعتبر الإدارة أن أرصدة الجهات ذات العلاقة لم تنخفض قيمتها.

عند احتساب مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للذمم المدينة والمستحق من جهات ذات علاقة، يتم استخدام مصفوفة المخصصات على أساس معدلات الخسارة التاريخية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة المعدل للتقديرات المستقبلية.

إن أقصى تعرض غير مخصص للشركة لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي وخسارة الائتمان المتوقعة المعنية هو كما يلي:

الموجودات المالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	التعرض للتعثر	خسائر الائتمان المتوقعة	التعرض للتعثر	خسائر الائتمان المتوقعة
	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
ودائع مرابحة (إيضاح ٥)	٣,٧١٩	-	١٥٦,٤٨١	-
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح ادناه)	٢١٨,٥٤٦	-	١٥٨,١٢٠	-
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى	١,٥٩٧	١,٠٨٠	٧,٢٢٥	١,٠٨٠

وفيما يلي أعمار الموجودات المالية كما في تاريخ التقرير المالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
متداول	أقل من سنة	١-٢ سنوات	٢-٣ سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	من
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
٣,٧١٩	-	-	-	-	٣,٧١٩
٦٢,٥٩٤	٣٢,١٤١	٤٢,١٨٩	٢٢,٤٠٢	٥٩,٢٢٠	٢١٨,٥٤٦
٥١٧	-	-	-	١,٠٨٠	١,٥٩٧

ودائع مرابحة (إيضاح ٥)
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح ادناه)
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١					
متداول	أقل من سنة	١-٢ سنوات	٢-٣ سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	المجموع
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
١٥٦,٤٨١	-	-	-	-	١٥٦,٤٨١
٤٠,٨٠٠	٢٢,١١٣	٣١,٤٢٠	٢٧,٢٢٢	٣٦,٥٦٥	١٥٨,١٢٠
٦,١٤٥	-	-	-	١,٠٨٠	٧,٢٢٥

ودائع مرابحة (إيضاح ٥)
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح ادناه)
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى

٢٣- إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

بصفقتها مديراً للأصول، لدى الشركة الحق الأول في استعادة الرصيد المستحق من المنشآت المستثمر بها تحت إدارة الشركة فيما يتعلق بالرسوم القائمة وودائع المراجعة. كما في تاريخ التقرير المالي، لدى المنشآت الأساسية صافي قيمة الموجودات موجبة، وحسب تقدير الإدارة فإن خسائر الائتمان المتوقعة، إن وجدت، لن تكون جوهرية.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطرة مواجهة الشركة صعوبة في مقابلة التزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها عن طريق توفير النقد أو أصل مالي آخر. مخاطر السيولة قد تنتج عن عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة بقيمة قريبة من قيمته العادلة. ينشأ التعرض لمخاطر السيولة بسبب احتمالية أن يكون مطلوباً من الشركة أن تدفع التزاماتها أو تسترد أسهمها مبكراً عما هو متوقع.

تبدأ الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة بتطوير السياسات والإجراءات المكتوبة بما فيها سياسة الحد الأدنى المقبول لمستويات السيولة. تتم إدارة مخاطر السيولة بالمراقبة المستمرة للسيولة وقياسها والتصريح عنها.

إن جميع المطلوبات المالية للشركة مستحقة الدفع خلال ١٢ شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي باستثناء بعض عقود المراجعة طويلة الأجل والالتزام عقود الإيجار ذات مدة استحقاق لأكثر من ١٢ شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي.

٢٤- القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل أو سداد التزام بين طرفين بعلمهما وملاء إرادتهما في معاملة تتم على أسس تجارية.

تتكون الموجودات المالية للشركة من النقد وما في حكمه والذمم المدينة وودائع المراجعة والاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمستحق من جهات ذات علاقة وتتكون المطلوبات المالية من ذمم دائنة وتمويل متوافق مع الشريعة وعقود مرابحة.

تم الحصول على القيم العادلة للاستثمارات في المنشآت المستثمر بها من صافي قيمة الموجودات الخاصة بتلك المنشآت أو معاملات مبيعات جديدة. وفيما يتعلق بالمنشآت العقارية فإن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المشار إليها تستند إلى التقييم الصادر عن المثلث المستقل.

كما في تاريخ قائمة المركز المالي، فإن جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية تقع ضمن المستوى ٣ لهرمية القيمة العادلة. إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: نفس الشيء). خلال السنة، لا توجد حركة بين مستويات هرمية القيمة العادلة.

٢٥- موجودات محتفظ بها بصفة الأمانة

تحتفظ الشركة بموجودات بالنيابة عن عملائها. ونظراً لأن الشركة تحتفظ بهذه الموجودات بصفة أمانة لذا لم يتم إدراج هذه الموجودات في قائمة المركز المالي. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، تحتفظ الشركة بمبلغ ٦,٦٤٤ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٥,٨١٥ مليون ريال سعودي) بالنيابة عن ولمصلحة عملائها.

يُحتفظ بالملكية القانونية للأصول المستثمر بها للشركة من قبل أمين الحفظ عن طريق بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة. ونظراً لأن حصة ملكية شركة الخبير المالية في هذه الأدوات ذات الأغراض الخاصة يحتفظ بها بصفة أمانة، لذا فإن المعلومات المالية والحصة في نتائج هذه المنشآت لم يتم إدراجها في هذه القوائم المالية. وضمن دورة الأعمال الاعتيادية، تحتفظ الشركة بحسابات بنكية محددة نيابة عن المنشآت المستثمر بها.

٢٦- ارتباطات رأسمالية والتزامات محتملة

- (أ) تم تقديم بعض المطالبات النظامية من قبل أطراف ثالثة ضد الشركة ضمن دورة أعمالها العادية. وبناء على النصيحة القانونية من المستشار القانوني المستقل، تتوقع إدارة الشركة نتيجة إيجابية لهذه المطالبات ولا يلزم تكوين مخصص في هذه القوائم المالية إلا إذا كان مسجلاً بالفعل.
- (ب) تحتفظ الشركة بتأمين نقدي بمبلغ ٠,٣٨ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٣,٨٥ مليون ريال سعودي) لدى أحد البنوك المحلية مقابل ضمان تم إصداره لصالح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- (ج) اعتمد مجلس الإدارة مصروفات رأسمالية مستقبلية بمبلغ ٤,٥ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤,٢ مليون ريال سعودي) فيما يتعلق بالتحسينات على العقارات المستأجرة والإنشاءات تحت التنفيذ.
- (د) أصدرت الشركة ضمان تجاري نيابة عن جهة ذات علاقة في ٢٠١٩ مقابل مبلغ قائم قيمته ٩٣,٢ مليون ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١١٠,٧ مليون ريال سعودي). أصدرت جهة ذات علاقة ضمان تجاري متبادلاً للشركة. تم تسوية المبلغ وتخفيضه على أساس نصف سنوي وهو مستحق لانقضاء الأجل من قبل الجهة العلاقة المعنية في ٦ فبراير ٢٠٢٥.

٢٧- متطلبات رأس المال النظامية ونسبة كفاية رأس المال

تتمثل أهداف الشركة من إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال المقررة من هيئة السوق المالية لحماية قدرة الشركة على الاستمرار في مزاوله عملها وللحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، قدمت هيئة السوق المالية قواعد احترازية جديدة ("القواعد") طبقاً لقرارها رقم ١ - ٤٠ - ٢٠١٢ بتاريخ ١٤٣٤/٢/١٧ هـ الموافق ٢٠١٢/١٢/٣٠. تنص القواعد بأن الشخص المفوض يجب أن يمتلك قاعدة رأسمالية بشكل مستمر تتوافق مع ما لا يقل عن مجموع متطلبات رأس المال كما هو مبين في الجزء الثالث من القواعد الاحترازية.

فيما يلي تفاصيل الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وقاعدة رأس المال:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	
٩٨٢,٨٧١	١,٠٣٨,٢٦٧	قاعدة رأس المال
-	-	معيار رأس المال ١
		معيار رأس المال ٢
٩٨٢,٨٧١	١,٠٣٨,٢٦٧	مجموع قاعدة رأس المال
٧٩١,٩١١	٨٢٣,٠٧٥	الحد الأدنى من متطلبات رأس المال
٢١٤	١٧٩	مخاطر الائتمان
٢٩,٧٨٣	٣٥,٢٨٦	مخاطر السوق
		مخاطر التشغيل
٨٢١,٩٠٨	٨٥٨,٥٤٠	مجموع الحد الأدنى من رأس المال المطلوب
١,٢٠	١,٢١	معدل كفاية رأس المال
١٦٠,٩٦٣	١٧٩,٧٢٧	إجمالي معدل رأس المال "وقت"
		الفائض في رأس المال

٢٨- الاستثمارات العقارية

تتكون الاستثمارات العقارية من أرض وتكلفة تحسينات بقيمة ١٤٧,٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: نفس الأمر)

في السنوات السابقة، تلقت الشركة ممتلكات نتيجة لتوزيع الموجودات من قبل المنشأة المستثمر بها. يتم تسجيل الممتلكات بالقيمة العادلة بمبلغ ١٤٧,٥٣٨ ألف ريال سعودي. القيمة العادلة للعقار الذي تم تقييمه بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كان بقيمة ١٤٩,١١٢ ألف ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٤٩,٠٠٠ ألف ريال سعودي). العقار مسجل الممتلكات باسم "الفرص المستدامة العقارية" والتي تقدمت بتعهد بأن الممتلكات محتفظ بها من قبلها نيابة عن الشركة.

احتُسِبَت القيم العادلة للاستثمارات العقارية الخاصة بالشركة على أساس إجراء التقييم الذي نفذته إدارة الشركة من خلال مقيم مستقل خارجي شركة "أبعاد المتطورة وشريكه للتقييم العقاري" (٢٠٢١: فاليوسترات كونسالتينج) والتي تحمل مؤهلات مهنية ذات صلة ولها خبرة في موقع العقارات المملوكة للشركة وهي معتمدة من قبل الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين. وتتماشى طريقة التقييم مع معايير التقييم الدولية. وتم تحديد القيمة العادلة للأرض على أساس طريقة مقارنة السوق التي تعكس أسعار المعاملات الأخيرة أو أسعار السوق لعقارات مماثلة. وعلاوة على ذلك، يمثل تحسين التكلفة، التكلفة الفعلية المتكبدة في الموقع.

في ظل مناهج السوق القابلة للمقارنة، حصل المقيم على أسعار الأراضي في المناطق المجاورة وقام بتعديلها من أجل الاختلاف في مواصفات عقارات الشركة. إن هذه القيم مبنية على مداخلات هامة لا يمكن رصدها وتم تصنيف قياس القيمة العادلة عند المستوى ٣.

في تاريخ التقرير المالي، بلغت الاستثمارات العقارية ١٤٩,١ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٢٨,١ مليون ريال سعودي) وهي مرهونة مقابل قروض متوافقة مع الشريعة (إيضاح ١٣).

وفي تاريخ التقرير المالي، فإن التغير بنسبة ٥٪ في القيمة العادلة القابلة للمقارنة قد يؤدي إلى زيادة/ انخفاض في القيمة العادلة للاستثمار العقاري بمقدار ٤,٧ مليون ريال سعودي (٢٠٢١: ٤,٧ مليون ريال سعودي).

٢٩- ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة خلال السنة (الإيضاح ١٧).

إن ربحية السهم المخفضة تعادل ربحية السهم الأساسية حيث إن الشركة ليس لديها أي أدوات مخفضة قيد الإصدار.

٣٠- أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام العام الماضية بما يتماشى مع عرض السنة الحالية. ومع ذلك لا يوجد تأثير لإعادة التصنيف على قائمة المركز المالي وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للشركة.

٣١- موافقة مجلس الإدارة

وافق مجلس الإدارة على هذه القوائم المالية بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ م (الموافق ١٤ شعبان ١٤٤٤ هـ).